



جامعة الجبالي بونعامة

بخميس مليانة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

الموضوع:

دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي

دراسة حالة - مديرية الضرائب عين الدفلى -

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق.

إشراف الأستاذ:

بوزيان رحماني جمال

إعداد الطلبة :

- بن يوسف صهيب

- عبد السلام محمد

لجنة المناقشة

رئيسا

لعماري عبد القادر

الأستاذ:

مقررا

بوزيان رحماني جمال

الاستاذ:

مناقشا

طايب فاتح

الأستاذ:

السنة الجامعية: 2016 - 2017



جامعة الجبالي بونعامية
بخميس مليانة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

الموضوع:

دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي
دراسة حالة - مديرية الضرائب عين الدفلى -

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق.

إشراف الأستاذ:

بوزيان رحماني جمال

إعداد الطلبة :

- بن يوسف صهيب

- عبد السلام محمد

لجنة المناقشة

رئيسا

لعماري عبد القادر

الأستاذ:

مقرا

بوزيان رحماني جمال

الاستاذ:

مناقشا

طايب فاتح

الأستاذ:

السنة الجامعية: 2016 - 2017

كلمة شكر

نحمد الله و نشكره على توفيقه لنا في إعداد عملنا المشترك هذا، ونتوجه في هذا

المقال بتقديم أسمى عبارات الشكر والتقدير لأستاذنا المحترم - بوزيان رحمانى جمال -

الذي أشرف على توجيهنا بالرأى السديد والنصيحة القيمة لنصل الى جني ثمار هذا البحث

القيم، كما يسرنا أن نشكر أعضاء اللجنة المناقشة.

كما نوجه تحية تقدير خاصة لكل أساتذة معهد علوم مالية ومحاسبة، وكل من قدم لنا

يد المساعدة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

صهيب - محمدا

إهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- كل أمهاتنا و آبائنا الذين أنكلتهم الحياة من أجل تربيئنا.
- كل الإخوة والأخوات الذين شاركونا حياتنا عبر كل السنوات.
- كل الأقارب.
- كل الأساتذة عبر كل المراحل الدراسية.
- كل الطلبة الزملاء.
- كل الأصدقاء.
- إلى محفوظ الذي رافقنا من شهادة ليسانس إلى شهادة الماستر.

مديون + مديون

مُلخَص

ملخص:

تعالج المذكرة إشكالية التهرب الضريبي والغش الضريبي، حيث تطرقنا إلى تحليل الظاهرة مع طرق وأساليب معالجتها، وعلاقتها مع المتغيرات الخارجية، فمعظم الدول تعتمد على الرقابة الجبائية كأسلوب للمكافحة، وذلك باستخدام أدواتها وأجهزتها للحد منها، إلا أن الرقابة الجبائية لا تستطيع القضاء على التهرب والغش الضريبيين لوحدها، وإنما يجب الإستعانة بطرق أخرى مثل استخدام الطرق الوقائية قبل حدوث التهرب والغش، والتنسيق بين الإدارات للحصول على المعلومات اللازمة، وفي الأخير تقييم واقع الرقابة الجبائية في الجزائر من حيث تطور عدد الملفات المدروسة ومن حيث النتائج المقدمة، ومن خلال ما سبق يمكن إستنتاج مدى فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي مع الإشارة إلى بعض المشاكل التي تعاني منها وطرق حلها أو تجاوزها لزيادة فعاليتها.

الكلمات المفتاحية:

التهرب الضريبي، التحصيل الجبائي، الرقابة الجبائية.

Résumé :

Cette mémoire se traite me problème de l'évasion st la fraude fiscale, où a analysé ce phénomène avec des méthodes et des techniques de leur traitement et de leur relation avec les changements externes où tous les pays déposent le contrôle fiscal comme une méthode de contrôle, en utilisant ses outils et ses matériels pour réduire ce problème. Toutefois, le control fiscal peut pas d'éliminer l'évasion et la fraude fiscale seul, mais doit être utiliser d'autres moyens comme d'utiliser les méthodes de prévention avant qu'une évasion ou une fraude des produise. Et la coordination entre les administrations pour obtenir des informations nécessaires, finalement le contrôle fiscal en Algérie s'estimé en termes d'évolution du nombre de fichiers étudiés et des résultats présentés, à la conclusion de l'efficacité de ce contrôle en Algérie avec de présenter quelque problèmes qui souffre le contrôle fiscal.

Mots clés :

L'évasion fiscale ; la collecte fiscale, contrôle fiscal.

الفهرس

ملخص.

الفهرس.

قائمة الأشكال.

قائمة الجداول.

أ.....مقدمة

الفصل الأول:

الإطار النظري والدراسات السابقة.

02.....	تمهيد
03.....	المبحث الأول: تعريف متغيرات الدراسة
03.....	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية
04.....	المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية
08.....	المطلب الثالث: أهداف الرقابة الجبائية
11.....	المطلب الرابع: مفهوم التهرب الضريبي
12.....	المطلب الخامس: طرق التهرب الضريبي
14.....	المطلب السادس: آثار التهرب الضريبي
18.....	المبحث الثاني: الدراسات السابقة السابقة
22.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني:

الجانب التطبيقي

24.....	تمهيد
25.....	المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى
25.....	المطلب الأول: النشأة
25.....	المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى
31.....	المبحث الثاني: حالات التهرب الضريبي بمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى

31.....	المطلب الأول: نماذج التهرب الضريبي في مديرية الضرائب - عين الدفلى -
33.....	المطلب الثاني: عدد الملفات المدروسة على مستوى المديرية الولائية للضرائب.
34.....	المطلب الثالث: الحصيلة الضريبية.....
37.....	المطلب الرابع: الأهمية النسبية
37.....	الفرع الأول: الأهمية النسبية لمختلف الضرائب.....
39.....	الفرع الثاني: التطور النسبي للحصيلة الضريبية.....
40.....	المبحث الثالث: دراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى
40.....	المطلب الأول: التحضير لخطوات وإجراءات عملية التحقيق المحاسبي
44.....	المطلب الثاني: نتائج التحقيق.....
43.....	المطلب الثالث: التحليل باستخدام النسب المالية.....
52.....	خلاصة الفصل.....
54.....	الخاتمة
58.....	المصادر والمراجع
61.....	الملاحق.....

الفهرس

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان
30	الشكل رقم (01): هيكل مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان
32	جدول رقم (01): الحالات والمبالغ المتهرب بها في مادة الوعاء الضريبي بولاية عين الدفلى
33	جدول رقم (02): الحالات والمبالغ المتهرب بها في مادة التحصيل الضريبي بولاية عين الدفلى
33	جدول رقم (03): تطور عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية.
35	جدول رقم (04): الحصيلة الضريبية
37	جدول رقم (05)، الأهمية النسبية لأنواع الضرائب والرسوم
39	جدول رقم (06): التطور النسبي للحصيلة
45	جدول رقم (07): رقم الأعمال من خلال جدول حسابات النتائج
45	جدول رقم (08): رقم الأعمال من خلال تصريحات G50
46	جدول رقم (09): رقم الأعمال المقبوض في 2012
47	جدول رقم (10): رقم الأعمال المقبوض في 2013
48	جدول رقم (11): رقم الأعمال المقبوض في 2015
49	جدول رقم (12): رقم الأعمال المقبوض سنة 2016
49	جدول رقم (13): الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2012 - 2013
50	جدول رقم (14): الرسم على القيمة المضافة المطالب بإرجاعه
51	جدول رقم (15): الملخص العام للحقوق والغرامات

مقدمة

مقدمة:

وجدت معظم الدول النامية التي تعتمد أساساً على الموارد البترولية في تمويل ميزانياتها ومن بينها الجزائر نفسها أمام عائق كبير بعد إنخفاض أسعار البترول مما اثر على إيراداتها.

تعتبر الضريبة من أهم الموارد المالية للدولة لتمويل نفقاتها العمومية، إلا أن هناك معوقات تقلص وتقلل من هذه المصادر والموارد نذكر منها ظاهرة التهرب الضريبي والغش الضريبي والتي تفقد النظام الضريبي أهميته وفعاليتها على المستوى الاقتصادي المالي وتهدد وجوده.

والواقع إن عبئ الضريبة يتحملة المكلفين أفراد (أشخاص طبيعيين) كانوا أو مؤسسات (أشخاص معنويين)، والمؤسسة بدورها تعتبر النواة الأساسية في دفع عجلة التنمية وتحقيق جزء من الأهداف الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع، وقد تؤول حالة المكلف بالضريبة أحيانا إلى عدم القدرة على الدفع، وهنا يمكن للدولة أن تقدم له بعض التسهيلات أو الإعفاءات، ولكن هناك حالات أخرى لعدم دفع الضريبة سببها التملص "التهرب" من عبئ الضريبة، وهذا ما يعرف بالتهرب الضريبي والغش الضريبي الذي بدوره ينقسم إلى نوعين أحدهما لا يخالف النصوص القانونية ويدعى التجنب الضريبي والآخر يتم بطرق مخالفة للنصوص القانونية ويدعى التهرب الضريبي، وكلا النوعين يؤثران على الحصيلة الضريبية، لذا فعلى الإدارة الجبائية العمل على الحد من هذه الظاهرة أو محاولة تجنبها وذلك من خلال وضع أسس وقواعد وإجراءات فعالة لمكافحتها، كما قد تلجأ الإدارة الجبائية إلى أهم وظائفها المتمثلة في الرقابة الجبائية والتي لها أهداف وغايات سامية، وبالمقابل لها من النتائج الإيجابية الجيدة في الواقع.

فالتهرب من دفع الضريبة يعد من أخطر الآفات التي تصيب الضريبة بصفة خاصة، والاقتصاد بصفة عامة لكونه يؤدي إلى إستنزاف الموارد الضريبية التي كان من المفروض أن تستفيد منها خزينة الدولة لإنفاقها في ما يحقق المنفعة العامة.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

كيف يمكن للرقابة الجبائية أن تحد من ظاهرة التهرب الضريبي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح بعض التساؤلات الفرعية:

- ماهي الضريبة وما دورها في النشاط الاقتصادي؟
- ما هو مفهوم التهرب الضريبي وأنواعه؟
- ما هي آليات الرقابة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي؟
- ما العلاقة بين التهرب الضريبي والرقابة الجبائية؟
- ما تأثير الرقابة الجبائية على التهرب الضريبي؟

الفرضيات:

- الضريبة أداة لتحقيق العدالة وتوزيع الثروات بين الأفراد ووسيلة لتوجيه النشاط الاقتصادي.
- إن الرقابة الجبائية هي وسيلة فعالة للحد من التهرب الضريبي الذي يلجأ إليه المكلف لتجنب أداء التزاماته الضريبية.
- الرقابة الجبائية من أهم الحلول والآليات التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية لمحاربة هذه الظاهرة.
- حجم التهرب الضريبي متوقف على مدى فعالية ونجاعة الرقابة الجبائية.

أهمية البحث:

- تتمثل أهمية البحث في أهمية الضرائب كأحد الأدوات الفعالة في تزويد خزينة الدولة من أجل تغطية نفقاتها، في بلادنا الضرائب هي الممول الثاني لخزينة الدولة بعد الثروة البترولية.
- تبرز أهمية هذا البحث من خلال الآثار السيئة لظاهرة التهرب الضريبي، والتي ساهمت في إستنزاف أموال طائلة تتداول بكل حرية دون مراقبة من الدولة، ولها مردودية إيجابية على خزينة الدولة.
- بروز الرقابة الجبائية كوسيلة أساسية في مكافحة التهرب الضريبي والتقليل من إستنزاف الأموال.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص الأهداف المرجوة من هذا البحث فيما يلي:

- ترك ثقافة ضريبية لدى المكلفين من أجل التقليل من عمليات التهرب الضريبي التي أثرت على الاقتصاد الوطني.

- تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي.
- الوقوف على فعالية الأجهزة المختصة في مكافحة التهرب الضريبي.

أسباب اختيار الموضوع:

- وجود انتشار كبير لظواهر الانحرافات الضريبية في ظل الإنفتاح في الجزائر والذي يمثل خطر على موارد الدولة.
- معرفة أسباب لجوء المكلفين بالضريبة إلى التهرب الضريبي وعدم دفعه وتجنب التزاماتهم الضريبية.
- محاولة الكشف عن الطرق المتبعة من قبل مديرية الضرائب لمواجهة التهرب الضريبي ومحاولة الحد منه.

منهجية البحث:

سوف نقوم في بحثنا هذا باتباع المنهج الوصفي التحليلي بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع وتصنيفها وتحليلها، ووصف وتشخيص ظاهرة البحث بغرض فهم الإطار النظري وكذلك فهم منهج دراسة الحالة من خلال الملاحظات والمعطيات والمعلومات الميدانية، وكذلك فهم السير والعمل الميداني من الجهات المختصة في هذا المجال.

حدود الدراسة.

تم تحديد حدود هذه الدراسة بالحدود التالية:

الحدود الزمانية

تم إجراء الدراسة الميدانية في حدود الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية 2015.

الحدود المكانية

تم تطبيق دراستنا هذه على مستوى ولاية عين الدفلى وتم إسقاطها على مديرية الضرائب.

صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على المعطيات الدقيقة في دراسة الحالة بسبب تحفظ المسؤولين في المديرية محل الدراسة بحجة السرية، وكذا صعوبة التنقل بحرية بين هيكلها وأقسامها للتزود بالمعلومات الكافية.

- صعوبة الحصول على المراجع الحديثة وخاصة المتعلقة بالرقابة الجبائية.

خطة البحث

للإجابة على أهم الأسئلة المطروحة في إشكالية بحثنا هذا سوف نقوم بتقسيمه إلى فصلين، الأول يمثل الجانب النظري والدراسات السابقة، والثاني يمثل الجانب التطبيقي.

الفصل الأول: لقد قمنا بتخصيص هذا الفصل كمدخل لدراسة دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي بصفة عامة من حيث تعريفهما وأهدافهما، كما تطرقنا فيه إلى أهم أساسيات وركائز دور الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي من خلال ذكر مجموعة من الوسائل والأساليب المتعلقة بدور الرقابة الجبائية والتي يتم اعتمادها في مديريات الضرائب وكذا تطرقنا إلى أهم الدراسات السابقة والتي كانت تشبه دراستنا من حيث المنهج والأهداف.

الفصل الثاني: لقد تم من خلاله تطبيق الدراسة النظرية وتجسيدها على أرض الواقع من خلال مديرية الضرائب بولاية عين الدفلى والذي قمنا فيه بإعطاء بطاقة تقنية لمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى، وأهم الإحصائيات وأحداثها المتعلقة بالفترة الأخيرة، وأبرز الصعوبات التي تواجهها في القيام بعملها في تحصيل الضرائب، وأبرز تطلعاتها المستقبلية للتخفيف من حدة هذه الصعوبات.

الفصل الأول
الإطار النظري
والدراسات السابقة

تمهيد:

بما أن النظام العام الجبائي في الجزائر هو نظام تصريحي، أي أن المكلف بالضريبة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا يصرح ويدفع مستحقاته الجبائية لدى قابض الضرائب، لا يسأل لماذا أو كيف؟ فكان من المنطقي أن تكون هناك رقابة لتلك التصريحات وهي رقابة بعدية أي يتم اكتتاب كل التصريحات المقدمة من طرف المكلفين، لكن الواقع أثبت أن التصريحات المقدمة من طرف بعض المكلفين تكون في أغلبها غير صادقة نتيجة أخطاء ترتكب عن حسن نية أو عمداً لذا منح القانون للإدارة الجبائية حقوقا وصلاحيات من شأنها أن تسمح لهذه الأخيرة، التحقق من صحة التصريحات وصدقها وقانونيتها وصولاً إلى تصحيح وتقويم الأخطاء المرتكبة، غير أن الرقابة على مستوى مصالح الإدارة الجبائية تبقى غير كافية لهذا تلجأ الإدارة للقيام بتحقيقات أكثر عمقا كالتحقيق في المحاسبة أو في مجمل الوضعية الجبائية.

ومن هذا المنطق فإن الرقابة الجبائية هي أمر حتمي للتأكد من صحة وسلامة المعلومات المدلى بها في تصريحات المكلفين وهي وسيلة للكشف عن المخالفات فهي تسمح بإرساء مبدأ المساواة بين الخاضعين للضريبة وذلك من خلال التوزيع العادل للعبء الضريبي وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف متغيرات الدراسة وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الدراسات السابقة والمشابهة لدراستنا.

المبحث الأول: تعريف متغيرات الدراسة.

إن النظام الضريبي الجزائري كباقي الأنظمة المطبقة في معظم الدول المتقدمة يقوم على أساس التصريح، لذلك يجب التأكد من مصداقية التصريحات الجبائية من قبل المكلفين بالضريبة، وذلك نظرا لطبيعة النظام الضريبي الذي يمنح للمكلف الحرية التامة للتصريح بمدخله، ويتم ذلك وفقا لأسس وتشريعات جبائية تنظمها الإدارة الجبائية وتسهر على تطبيقها.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية.

تعتبر الرقابة الوظيفية الركيزة الأساسية لقياس الأداء للتأكد من أن الأهداف قد تحققت وأن الخطط وضعت موضع التنفيذ بالطرق الصحيحة، فالرقابة الحقيقية تلك الرقابة التي تستطيع أن تسبق الأحداث فتعمل على التنبيه إلى الانحرافات قبل وقوعها، وليتم التنفيذ وفقا لمقاييس مقررّة، وقد قدمت عدة تعاريف للرقابة الجبائية نذكر منها:

التعريف الأول: هي فحص التصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا أصحاب شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية، على أن يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية أفضل الوسائل للاستعلام والاستفسار، الاستيضاح عن كل ما هو مدون بالتصريحات والوثائق المرفقة بها ولا يكتفي فقط بدراسة ومراجعة التصريحات، بل عليه أن يقوم بعملية مقارنة بين ما هو مصرح به، والمعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى، وبالتالي التأكد من مدى التطابق الموجود بينهما وكذلك النظر في الوضعية المالية للممول¹.

التعريف الثاني: الرقابة الجبائية هي مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين، لغرض اكتشاف العمليات التدلسية التي ترمي إلى التملص والتهرب من دفع الضريبة وتقويمها، وهي عبارة عن خطوات منتظمة

1- لخوحي عيسى، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة باتنة، 2004، ص 14.

ومنطقية ذات هدف واضح وهو الوصول إلى كشف الغش والتدليس في الوثائق والفواتير في المؤسسة¹.

التعريف الثالث: من الناحية القانونية فقد عرفت الرقابة الجبائية على أنها مجموع العمليات والإجراءات التي تهدف إلى التحقق من صحة ونزاهة التصريحات المقدمة من طرف المكلف، وذلك من خلال مقارنتها بعناصر ومعطيات خارجية، وهذا الحق محفوظ بنصوص ومواد التشريع الجبائي².

التعريف الرابع: هي السلطة المخولة للإدارة الجبائية بمراقبة التصريحات والوثائق المستعملة لتجديد كل ضريبة أو رسم أو حق أو إتاوة، من أجل اكتشاف النقائص وتصحيح الأخطاء المرتكبة من طرف المكلفين بالضريبة³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص بأن الرقابة الجبائية عبارة عن مجموعة من العمليات والإجراءات التي تهدف إلى مراجعة ومتابعة التصريحات الجبائية للمكلف بالضريبة، والتحرك السريع للقضاء عليها بفاعلية تضمن عدم تكرارها في المستقبل بهدف الحفاظ على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية.

ومن التعريف السابقة أنه يوجد سببان رئيسيان لإجراء عمليات الرقابة الجبائية على تصريحات المكلفين.

- الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية من أجل تحديد الوعاء الضريبي.
- الرقابة الجبائية كوسيلة لاكتشاف العمليات التدليسية.

المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية.

للقابة شكلان وعلى الإدارة الجبائية مراعاتهم وهما:

1- حمدي سليمان، سحيمات القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، مكتب دار الثقافة، الأردن، 1988، ص 13.

2- العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المر كز الجامعي الدكتور يحي فارس، المدينة، أكتوبر 2008، ص 81.

3- مصطفى عوادي ويونس زين، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري، الطبعة الثانية، مطبعة صخري، حي المنظر الجميل، الجزائر، 2010/2011، ص 11.

- الرقابة الداخلية (العامة).

- الرقابة الخارجية (المعمقة).

أولاً: الرقابة الداخلية (العامة):

يقصد بها الرقابة التي تتم من طرف أعوان الإدارة الجبائية في المكتب، بناء على الوثائق التي في حوزتهم، ومفتشية الضرائب هي المصلحة المكلفة بهذا النوع من الرقابة دورياً ولأهداف مسطرة مسبقاً، وتكون رقابة شكلية أو رقابة على الوثائق¹.

أ- الرقابة الشكلية:

تبدأ هذه الرقابة منذ استلام المصالح المعنية للتصريحات الجبائية المودعة من طرف المكلفين، وتتم مرّاقبتها بطريقة منتظمة وغير انتقائية عن طريق الفحص الشكلي للعناصر المصرح بها وتسوية الأخطاء إن وجدت وتتم أيضاً عن طريق إجراء مقارنة بين المعلومات المدونة في التصريحات "G50A" و "G50" وتلك المذكورة في التصريح السنوي، ومعه المعلومات التي تحصلت عليها الإدارة الجبائية من كشوفات الربط وبطاقات المعلومات وقائمة الزبائن التي تمتلكها، وتهدف إلى تصحيح الأخطاء الملحوظة في التصريحات، وذلك وفقاً لإجراءات التالية:

المكلف: يجب أن يحتوي كل ملف جبائي على نسخة من الوثائق والمستندات التالية: السجل التجاري، بطاقة إثبات الهوية، شهادة الإقامة، شهادة التصريح بالوجود، البطاقة الإحصائية.

النشاط: يجب توفر بطاقة التعريف الجبائي، والتصريحات الشهرية والثلاثية الخاصة بمجموع الضرائب وملخصات أرقام الأعمال لكل سنة.

الأخطاء المادية: التأكد من أن التصريحات الشهرية والثلاثية في آجالها المحددة، كما يتم أيضاً التأكد من أن العمليات الحسابية المدونة في التصريحات لا يوجد فيها أخطاء².

1- سهام كردودي، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بسكرة، 2009، ص 47.

2- عبد الجليل لخزاري، الرقابة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي، مذكرة الماستر في العلوم التجارية، تخصص فحص محاسبي، جامعة بسكرة، 2014، ص 55 - 56.

ب- الرقابة على الوثائق:

هو ثاني إجراء تقوم به الإدارة الجبائية بعد الرقابة الشكلية، بعكس الرقابة الشكلية فإن الرقابة على الوثائق يجب أن تكون شاملة وهذا ما يتطلب الفحص لجميع عناصر التصريح الجبائي، فيتجلى دورها في مجموعة من العمليات والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى المكتب، فتقوم الإدارة الجبائية بمقارنة المعلومات المصرح بها بالمستندات الملحقة بالتصريح وكذا جميع المعلومات والبيانات التي هي في حوزة الإدارة الجبائية، ويمكن للمحقق طلب تبريرات أو توضيحات من المكلف إذا لزم الأمر وترتكز أهداف الرقابة على الوثائق¹:

✓ قيام مصلحة التحقيق بإجراء فحص دقيق وشامل لجميع التصريحات المكتتبة والمقدمة من طرف المكلفين بالضريبة.

✓ طلب معلومات إضافية من المكلف بالضريبة.

✓ التأكد من المعدلات الضريبية في كل نشاط.

ثانيا: الرقابة الخارجية (المعمقة):

تتمثل هذه الرقابة في جملة من الإجراءات التي يقوم بها المر اقبين الجبائيين من خلال التدخلات المباشرة للأماكن التي يزاول فيها المكلفون نشاطهم من أجل التأكد من صحة ومطابقة ما صرح به المكلفون مع ما هو موجود على أرض الواقع، وذلك من خلال الفحص الميداني للدفاتر المحاسبية وجميع الوثائق الملحقة، ومحاولة الكشف عن احتمالات التهرب وتتم من خلال وسيلتين هما²:

1- سهام كردودي، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية، مرجع سابق، ص 51.

2- عوادي مصطفى ورحال نصر، الغش والتهرب الضريبي الجزائري، مطبعة صخري حي المنظمة الجميل، الجزائر، 2011، ص 13.

أ- التحقيق الضريبي:

نصت المادة 20-14 من قانون الإجراءات الجبائية¹ "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها.

يعني التحقيق في المحاسبة مجموعة من العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الضريبية المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ما عدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يواجهه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة².

ب- التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة:

نصت المادة 21-1 من قانون الإجراءات الجبائية يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة لأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة.

وفي هذا التحقيق، يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل المصرح بها من جهة، والذمة أو الحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي، من جهة أخرى، وهذا حسب المادتين 6 و 98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة³.

1- المادة 20-14 من قانون الإجراءات الجبائية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية لسنة 2015.

2- المادة 20-1 من قانون الإجراءات الجبائية، وزارة المالية، نفس المرجع، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية لسنة 2015، ص 10.

3- مادة 21-1 من قانون الإجراءات الجبائية، وزارة المالية، نفس المرجع، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية لسنة 2015، ص 13.

المطلب الثالث: أهداف الضريبة.

استخدمت الدولة الضريبة من أجل تحقيق أغراض معينة لأن الضريبة هي مصدر تمويل الإنفاق العام فبدورها تستخدمها الدولة كمورد مالي لتغطية نفقاتها العامة بالإضافة إلى ذلك هي تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى وحتى دينية ولقد تطورت هاته الأهداف بتطور دور الدولة. ففي ظهور الضريبة في العصور الأولى كان الهدف منها هدف مالياً لكن مع مرور الزمن وزيادة نشاطاتها بصورة فعالة تطورت هذه الأهداف وأصبحت بمثابة الأداة السياسية والاقتصادية في يد الدولة لتحقيق مختلف أهدافها ومن خلال هذا سنتطرق إلى أبرز هاته الأهداف.

• الهدف المالي للضريبة:

تعتبر الضريبة من أهم الوسائل المستعملة في تحصيل نفقات الدولة المتنوعة والمتزايدة إلا أن هذه الأهمية تختلف من دولة إلى أخرى ويتجلى ذلك خاصة في الدول النامية التي مازالت تعتمد على ما تجنيه من حصيللة الضريبة لتكوين مداخلها وهذا مما يسمح لها بتوفير المواد الأولية تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع أي تميل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى الإستثمارات الحكومية كبناء المدارس والمستشفيات والطرق....الخ.

ومن خلال هذا يقول جيز " إن العلاقة بين الضريبة والنفقات العامة من القوة بحيث يمكن القول أن الإنفاق من أجل الصالح العام هو أساس الضريبة والمحدد لها"¹.

• الهدف الاقتصادي

يتمثل الهدف الاقتصادي للضريبة إلى الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي ففيمما يخص الأثر الاقتصادي العام يمكن أن نعتبر أن الضريبة يمكن أن توجه لامتصاص الفائض للقدرة الشرائية، وإلى محاربة التضخم مما تعمد إلى زيادة فرض الضرائب سواء برفع معدلاتها أو توسع في فرض أنواع جديدة منها بغرض امتصاص كمية النقد الزائد في السوق ولكن هذا لا يعني أن لا تقوم بتخفيض الضريبة في فترات الكساد وزيادة الإعفاءات منها قصد تشجيع الإنفاق سواء الاستهلاكي من طرف الأفراد.

1- عادل فليح، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار حامد، عمان 2003، ص 91.

وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي ويتم ذلك عن طريق:

أ- حماية الصناعات الوطنية من منافسة الصناعات الخارجية بفرض الضرائب على الاستيراد الخارجي.

ب- تشجيع الاستثمار الأجنبي وذلك بإعفاؤها من الضرائب مثل الإعفاء الضريبي لها قد تكون 10 و 5 سنوات لتخفيض سعر الضرائب عليها.

ج- توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو الاستثمارات معينة وحجبه عن الاستثمارات الأخرى.

د- الحد من السلع الاستهلاكية وتوجيه فوائض الدخل للادخار وذلك بفرض ضرائب عالية على هذه السلع الاستهلاكية أو خفض سعر الفائدة على الادخار.

و- التأثير على المستوى العام للأسعار وذلك في حالة التضخم تقوم الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على السلع وفي حالة الكساد تقلل الضريبة.

• الهدف الاجتماعي

حيث تساهم الضريبة في تحقيق بعض الأغراض الاجتماعية وهي تستخدم لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل و إعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع وذلك عن طريق تطبيق نظام الأسعار التصاعدي للضريبة على دخول الأفراد وإنفاق حصيلة الضريبة على التعليم والصحة الأمن، بحيث يستفيد منها الفقراء والأغنياء على سواء، كما تساهم هذه الضريبة في المحافظة على الصحة العمومية، وذلك عن طريق جبر ورفع معدلاتها على بعض السلع المضرة بالصحة كالمشروبات الكحولية والسجائر و إنفاق هذه الحصيلة لمكافحة التدخين، أو مشاريع تفيد المجتمع وغيرها من المصالح التي تصب في الصالح العام بحيث يمكن القول أن العلاقة بين الضرائب والنفقات العامة من القوة، بحيث يعتبر الصالح العام هو الأساس و المبرر للضرائب¹.

1- حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 03، 1992،

• الهدف السياسي

إن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمحطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة كما أنها تستخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية، ففرض رسوم جمركية على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى يعد أمراً سياسياً لكل الدول.

وتستخدم الضرائب كوسيلة لمساعدة بعض الفئات مادياً وذلك من خلال إعفاء دخولها من الضريبة أو تخفيضها مثل الإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها المجاهدين الجزائريين وهذا ما يدعي إلى تأكيد سيادتها وتبسيط نفوذها على كل ما يقع داخل وخارج حدودها الإقليمية كما أن استخدام رسوم جمركية على منتجات بعض الدول و تخفيضها على منتجات دول أخرى يعتبر هذا الاستعمال للضريبة لأهداف سياسية¹.

• الهدف الديني:

كلما كانت الدولة لها ديانة هذا يدعي لاستخدام الضريبة للمحا فضة على مبادئ الدين ومقوماته وهذا من خلال إعفاء الكتب والمؤلفات الدينية من الضرائب غير المباشرة و إعفاء مشتريات الجمعيات الدينية وإطلاق حدود التبرعات للجمعيات بدون فرض ضرائب عليها.

ولكن لا يمكن أن نقول أنه لا يمكن أن يحدث عند تطبيق نظام الضريبة تعارضاً بين الأهداف السابقة مع بعضها مثل تعارض بين الأهداف المالية والاجتماعية أو الأهداف المالية والدينية وفي كل الأمور يجب على واضع النظام الضريبي أن يسعى إلى تحقيق التكامل والتنسيق بين الأهداف المتعددة ويجب العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي وإزالة كل الصعوبات المعارضة قدر الإمكان.

• أولوية الهدف المالي للضريبة:

يمكن أن يتعارض الهدف المالي للضريبة مع أهدافها الاقتصادية أو الاجتماعية وفي هذه الحالة يجب أن يحضى بالأولوية كمبدأ و أساس للهدف المالي ومن الأمثلة التي يمكن عرضها لإيضاح هذه الفكرة والحالات أين يتحقق فيها هذا التعارض والاختلاف فضرريبة جمركية مرتفعة لحماية الصناعة الوطنية تسبب تقلص في الإيرادات الضريبية لأنها تؤدي إلى انخفاض الواردات من السلع الأجنبية التي تنافس المنتجات الوطنية وكذلك الضرائب المرتفعة على الثروة فهي حتى وإن كانت حصيلتها مرتفعة في البداية

1- حسن مصطفى حسين، المالية العامة، المرجع السابق، ص 48.

إلا أنها تؤدي كذلك على المدى الطويل إلى تقلص إيراداتها لأن إلى نقض حجم الثروة التي فرضت عليها هذه الضرائب.

بينما يرى البعض أنه يجب إن لا تكون الأولوية في مثل هذه الحالات للهدف المالي حتى تتمكن الدولة من تجسيد سياستها الاقتصادية والاجتماعية و لكن يجب أن نشير إلى أنه بالرغم من أهمية هذه السياسة والاقتصادية فإن الدولة تستطيع تحقيق أهدافها النهائية دون الرجوع إلى الضرائب فالدولة تستطيع الرجوع إلى سلطتها العمومية للتقليل من مستوي المشروبات الكحولية، عوض فرض الضرائب المرتفعة عليها ، وتمكن لها كذلك أن تستخدم أداة النفقات العمومية لتحضير المؤسسات التي تحضي لديها بالأولوية في خطة التنمية، لكن الدولة لا يمكن أن تجد لها عوضا وبديلا عن الضرائب كمصدر أساسي لإيراداتها ولهذا ففي حالة الاختلاف والتعارض بين الأهداف المختلفة للضريبة يجب أن تكون الأولوية للهدف المالي على حساب الأهداف الأخرى.

وما يجب أن يسجله هنا كذلك عندما يكون للهدف الرئيسي للضريبة هدفا اجتماعيا أو اقتصاديا فإنه لا يوجد مستوى أمثل لمعادلتها وعادة ما يكون هذا الحد الأمثل هو الحد الأقصى، فإذا كان هدف الضريبة هو تحقيق المساواة في الدخل، مثلا فإن تتمكن من تحقيق هذا الهدف، كلما كان معدلها مرتفعا فإذا قمنا بأخذ ضريبة تصاعدية وكان أقصى معدل لها 100 % فإن تصادر أداة شرائح الدخل المرتفعة، ونفس الشيء ينطبق إذا كان هدف هذه الضريبة حماية صناعة وطنية معينة فكلما كان معدلها مرتفعا كلما أدت إلى التقليل من السلع المستوردة المنافسة وقد تؤدي إلى فرض خطر استيرادها بشكل تام وهكذا نلاحظ أنه إذا لم يكن هدف الضريبة ماليا فإنها تؤدي إما إلى المصادرة أو الخطر¹.

المطلب الرابع: مفهوم التهرب الضريبي.

تعريف 1: يقصد بالتهرب الضريبي تلك المخالفات القانونية المتمثلة في عدم الامتثال للتشريع الضريبي أو الثغرات الموجودة في القانون من أجل التخلص من أداء الواجب الضريبي بجميع الوسائل والأشكال سواء تعلق الأمر بالعمليات المحاسبية أو الحركات المادية وذلك كل أو بجزء من المبلغ الواجب دفعه للخزينة العمومية والذي تستعمله الدولة في تغطية نفقاتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية².

1- محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ص 36.

2- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007، ص39.

تعريف 2: بأنه يقوم على تخفيض الاعباء الضريبية المستحقة وذلك اعتماد على وجود قواعد قانونية مخالفة دائماً للعقد الضريبي العام او هناك فجوة في القانون¹.

تعريف 3: التهرب الضريبي ما هو إلا تحايل على القانون الجبائي بهدف التخلص من فرض الضريبة أو من أجل تخفيض الوعاء الضريبي الخاضع له².

تعريف 4: يمكن ان يكون المقصود من قبل المشرع نفسه بهدف تحقيق بعض الأغراض الاقتصادية والاجتماعية وذلك بفرض ضرائب على جميع النشاطات المرغوب بتميتها وتطويرها لتشجيع المواطنين على القيام بهذا النوع من النشاطات³.

وبصفة عامة يعرف التهرب الضريبي بأنه التخلص من دفع الضريبة بصفة كلية أو جزئية دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية.

المطلب الخامس: طرق التهرب الضريبي.

تتعدد أشكال التهرب الضريبي باختلاف نوع النشاط ومهارة المتهرب وقد أدى النفتح الاقتصادي التطور التكنولوجي وزيادة التعاملات الاقتصادية إلى تطور طرق التهرب الضريبي، ومن بين أبرز الطرق المستعملة في ذلك ما يلي:

• **التهرب عن طريق العمليات المحاسبية:** تتميز الأنظمة الضريبية الحديثة بأنها تصريحية يتم تحدد الحقوق الواجبة الدفع من خلال التصريحات التي يكتبها المكلف وبذلك يمكنه التهرب باستعمال العمليات المحاسبية، إما عن طريق تخفيض الإيرادات أو تضخيم التكاليف.

- **تضخيم التكاليف:** يعتمد النظام الضريبي على تصريحات المكلفين في تحدي الوعاء الضريبي، ومن خلال ذلك يمكن للمكلف التهرب عن طريق التقليل من وعاء الضريبة في تضخيم التكاليف إلا أن التشريع الضريبي الجزائري لم يترك له الحرية التامة في ذلك، حيث أتاح للمكلف

1 - Margaraz, la fraude fiscale et ces succédané 2^{ème} édition, 1997, P 27.

2 - Bernard Bobe et Pir Ion, Fiscalité et choix économique, Imprimerie An. Rbin, 1987, P 104.

3- مهدي محفوظ، علم المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الرابعة، لبنان،

خصم هذه التكاليف وفق شروط حددها في المادة 79 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتتمثل فيما يلي:¹

✓ أن تكون موظفة لصالح مؤسسة.

✓ أن تؤدي إلى تخفيض الأصول الصافية للمؤسسة وأن تمارس خلال السنة المالية غير أن المكلف لا يلتزم بهذه الشروط في أغلب الأحيان ويعتمد إلى مخالفتها عن طريق المبالغة في التكاليف المشروعة وذلك باستعمال التقنيات التالية:

✓ **تقنية الإهلاكات:** ويقصد بالإهلاك النقص التدريجي الذي يصيب الموجودات الثابتة لدى المؤسسة مع مرور الزمن.

✓ **النفقات والمصاريف غير المبررة:** لقد سمح المشرع للمكلف بخصم بعض الاعباء التي لها علاقة بنشاط المؤسسة ولكن المكلف يستغل في بعض الاحيان هذه الفرصة تسجيل أعباء أخرى خارج نشاط المؤسسة.

✓ **المستخدمين الوهميين:** وهو تسجيل أجور ورواتب العمال الوهميين الذي لا وجود لهم في أرض الواقع، من أجل تضخيم الكتلة الأجرية.

- **تخفيض الإيرادات:** يتبعها المكلف للتخلص من الضريبة و أساسها امتلاك الدفاتر المحاسبية شكليا فقط ويعتمد المكلف فيها إلى تقليص الوعاء الضريبي وذلك بعدم الإعلان عن إيراداته الحقيقية مثل المحامين والاطباء الذين لا يقومون في غالب الأحيان بالتصريح بالعدد الحقيقي للقضايا أو المرضى.

• **التهرب عن طريق العمليات القانونية والمادية:** بخلاف التهرب عن طريق العمليات المحاسبية هناك طرق أخرى قانونية ومادية يتم من خلالها التهرب من دفع الضريبة وهي:

- **التهرب عن طريق العمليات القانونية:** يعتبر التحايل القانوني الأسلوب الأكثر استعمالا وتنظيما وأرقى تقنية، إذ يتم التهرب عن طريق ثغرات القانون من خلال استغلال بعض النقائص الموجودة في النظام الجبائي أو التجاري لصالح المكلف وبذلك لا يستطيع المشرع الجبائي فرض أي

1- المادة 79 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2013.

عقوبة على مرتكبيها حيث يستعين المتهرب الجبائي بأهل الخبرة والاختصاص لاستتباط طرق التحايل، مستندين بذلك إلى نصوص قانونية ويتجلى ذلك في إيجاد حالات قانونية تسمح للمكلف بالضريبة الاستفادة من مزايا ليس له الحق في الاستفادة منها¹.

- **التهرب عن طريق التحايل المادي:** يعتبر التحايل المادي أقل فعالية من التحايل القانوني ويتمثل في تغيير المكلف بطريقة غير قانونية لواقعة مادية بحيث يتمثل هذا التحايل في عدم التصريح القانوني بالمواد والمنتجات والأرباح التي تدخل إحتساب الإقتطاع الضريبي وينقسم إلى قسمين:²

✓ **الإخفاء الجزئي:** ويقصد به إخفاء الأملاك بصفة جزئية، كالاكتفاء على البيع والشراء نقد ومن دون فواتير في جزء من النشاط، والتخفيض على التصريح بكميات المواد المستعملة في الإنتاج للتقليل من كمية الإنتاج وبالتالي تخفيض المبيعات، والتحويل المباشر للأملاك العقارية والممتلكات الموروثة دون التصريح بها.

✓ **الإخفاء الكلي:** هو كثير الانتشار النقص الرقابة الجبائية ونقص الإمكانيات المادية والبشرية، مما يدفع بالمول إلى إنشاء وحدات ومنشآت صغيرة تكثر خاصة في المناطق المعزولة وما ينتج عن هذه المصانع يباع دون فواتير أو وثائق كما يكثر هذا النوع في السوق الموازية وفي هذه الحالة إن الممول أو المكلف بالضريبة لا يكون معروف لدى الإدارة الجبائية مما يصعب تحديده والوصول إليه.

المطلب السادس: أثار التهرب الضريبي.

إن دراسة أثار التهرب الجبائي يسمح بمعرفة النتائج الوخيمة التي تسببها هذه الظاهرة السلبية، فالتهرب الضريبي يعتبر أكبر عائق يحول دون تحقيق أحد الأهداف الأساسية للضريبة والمتمثلة في تزويد الخزينة العامة بإيرادات ومداخيل تسمح للدولة من خلالها تغطية نفقاتها المتزايدة إلا ان الأثار السلبية لهذه الظاهرة لا تتوقف على المستوى المالي بل تمتد لتؤثر على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

1- Paul Marie GAUDEMONT, Précis de finances publique, Edition Montchrestien, Paris, 1970, P 205.

2- حميدة بوزيدة، جبائية المؤسسات، الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص 44-45.

أولاً: الآثار المالية:

إن الدولة تحتاج إلى مداخل لتغطية نفقاتها المختلفة ولذلك لابد لها من موارد لتدعيم الخزينة العمومية والضريبة تحتل مكانة مهمة في التمويل، وتعتبر من الموارد المالية، أما هذه الأهمية الموفاة من هذه الإدارة المالية يأتي التهرب الضريبي ليحد وبشكل كبير من دورها وليحرم بذلك خزينة الدولة من موارد مالية هي في أمس الحاجة إليها ويفوت عليها تنفيذ سياستها المالية لأهدافها واغراضها التنموية المقررة لسنة المالية حيث أن العجز الذي يلحق بالخزينة يكون سببه المبالغ المالية المهربة بحيث أن هناك إحصائيات تقول ان التقديرات قد تصل إلى 500 مليار دينار جزائري سنويا مهربة مما يدل على تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي.

وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة للحد من التوسع من نطاق الغش إلى أن بروز السوق الموازية تشجع على تفاقمها سنويا.

ثانياً: الآثار النفسية والاجتماعية:

إن التهرب الجبائي يلحق أضراراً وخيمة بالمجتمع تتجسد في تثبيت الفوارق الاجتماعية وتعميمها من خلال تلاشي العدالة الجبائية وتحمل المكلفين النزهاء أكثر فأكثر العبء الجبائي، كما يتسبب التهرب الضريبي في تدهور الحس الجبائي وتلاشي عامل الصدق والثقة بين المتعاملين بصفة خاصة وأفراد المجتمع بصفة عامة.

1- تعميق الفوارق الاجتماعية: إن التهرب الضريبي من العوامل التي تتسبب في تعميق الفوارق بين مختلف الطبقات الاجتماعية وجعل الجو السائد بينهم مشحوناً بالكراهية والعدوانية ومن مظاهر تعمق هذه الفوارق هو زيادة فقر وحرمان ومعاناة الطبقة الفقيرة والمتوسطة.

2- تدهور عامل الصدق في المعاملات: إن التهرب الجبائي يؤدي إلى تدهور الثقة وحتى انعدامها بين المتعاملين، كل طرف في أي تعامل يتصرف بحذر ويقظة شديدتين مع الطرف الآخر، إذ يمكن أن تكون بين المتعاملين عندما يعلم كل طرف بأن الآخر قادر على مسك كتابات محاسبية خاطئة، لأغراض جبائية فكيف يمكن للمصرفين أن يثق في الميزانية المقدمة إليه كميزانية حقيقية، التي قد تكون في مكان الميزانية الرسمية لأغراض جبائية.

3- تدهور الحس الجبائي: إن التهرب الجبائي مظهر من مظاهر تطور الحس المدني بصفة عامة والحس الجبائي بصفة خاصة، إذ أن المكلفين النزهاء في يوم ما، سينتهي بهم المطاف إلى سلوك

طريق التهرب الجبائي فنقل الأعباء الجبائية القاسية التي تعتبر ثمنا يدفعونه مقابل ذنب ليس لهم يد فيه، يؤدي على شعورهم بأنهم موضوع استغلال من طرف النظام الجبائي خاصة في ظل غياب الإدارة الجادة لمحاربة هذا التهرب، فلا يجدون منفذا لتخفيف هذا العبء سوى لجوئهم إلى الغش الجبائي.

ثالثا: الآثار على ميزانية الدولة:

تعتبر الضريبة أداة رئيسية تستعملها الدولة لتمويل نفقاتها العامة ومن ثم فإنها تستخدمها كوسيلة لمراقبة الأنشطة الاقتصادية إذ يمكن لهذه المراقبة أن تشكل انخفاضا عام أو زيادة عامة في العبء الضريبي على بعض الأنشطة الاقتصادية دون الأخرى وبهذا أصبح التدخل عن طريق الضرائب يشكل إحدى مظاهر العدالة من خلال إخضاع الدخول العادية بمعدلات ضريبية كبيرة مع إعفاء أو تخفيض معدلات إخضاع الدخول المنخفضة.

"وبصورة عامة فإن كل اختراق أو تعدي على القدرة الضريبية والذي يعرف بظاهرة التدخل الضريبي يؤدي إلى انخفاض في إيرادات الدولة وهذا الانخفاض في الإيرادات يؤدي إلى عجز في الميزانية بحيث تضطر الدولة للجوء على وسائل تمويلية أخرى كالإصدار واللجوء إلى الاقتراض إلا أن ذلك الاتجاه يسبب مخاطر تمس الاستقلال المالي والاقتصادي للبلاد"¹

رابعا: الآثار الاقتصادية:

يؤدي التهرب الضريبي إلى ضعف الادخار الذي يجعل الدولة تقلل من نفقاتها خاصة من الإعانات والإعفاءات لتشجيع الاستثمار وبالتالي حدوث الركود الاقتصادي وبطالة مرتفعة، ومن جهة أخرى فإن التهرب الضريبي يوجه الاقتصاد وجهة لا تخدم الصالح العام بحيث يلجأ معظم المتعاملين الإقتصاديين للاستثمار أين تتوفر لهم فرص أكبر للإفلات من العبء الضريبي، وبذلك يصبح شغلهم الشاغل هو توجيه نشاطهم حسب الاعتبارات الجبائية، لا حسب الاعتبارات الاقتصادية وهو ما يدفع الاقتصاد على الركود إضافة إلى ذلك ففي حالة العجز الذي تعانيه الخزينة العمومية فإن الدولة تلجأ إلى رفع معدلات الضرائب.

1- عادل قليع العلي، طلال محمود الكداوي، اقتصاديات المالية العامة والموازنة للدولة، دار الكتاب للطباعة والنشر،

جامعة الموصل، 1979 ن ص 44.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

1- فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر بن سنتي 1999-2009: وهي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نفود مالية وبنوك بجامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية سنة 2011 من إعداد الطالب بوشري عبد الغني، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبين الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي، من خلال تطبيق الأنواع المختلفة للرقابة الجبائية، ولتحقيق ذلك تم جمع وتحليل الإحصائيات الخاصة بنتائج الرقابة الجبائية من مختلف هيكل الإدارة الجبائية.

حيث تعتبر الرقابة الجبائية الوسيلة الفعالة المعالجة للانحرافات الضريبية والعمل على تصحيحها بالأسلوب الملائم لكي لا تظهر مرة أخرى في المستقبل في سبيل القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي، والذي يعتبر من ابرز العقبات التي تواجهها الدولة في رسمها وتنفيذها لسياستها المالية والاقتصادية، وهو ما يستدعي ضرورة انتهاز رقابة جبائية فعالة للحد من هذه الظاهرة ومحاربتها على جميع المستويات.

إن إلزامية فرض الضريبة وتعددتها يؤدي ببعض المكلفين إلى انتهاج بعض الأساليب المشروعة للتهرب من دفعها وهو ما يعرف بظاهرة التهرب والغش الضريبي والذي ينتشر بصورة كبيرة فالجزائر وتعدد أسبابه فمنها ما هو متعلق بالنظام الضريبي الذي يتسم بالغموض وعدم الاستقرار، ومنها ما هو متعلق بالإدارة الجبائية من خلال تعقد إجراءاتها ومنها من يختص بالمكاف بالضريبة والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به.

وقد اتضح من خلال هذه النتائج أن حجم التهرب الضريبي في الجزائر يخلف أثارا سلبية على المستوى المالي والاقتصادي، ويؤدي إلى الإضرار بالخزينة العمومية نتيجة حرمانها من جزء هام من الموارد المالية، إضافة إلى أن الرقابة الجبائية لوحدها غير كافية للقضاء على هذه الظاهرة، ولذلك يجب على الدولة اتخاذ بعض التدابير والإجراءات التنظيمية والتشريعية لتدعيم آليات الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي.

حيث يخول المشرع الجبائي للإدارة الجبائية حقوقاً تسمح لها بالقيام بعملية الرقابة الجبائية، كما يمنح ضمانات للمكلفين بالضريبة مقابل تأديتهم للواجبات المفروضة عليهم وذلك لضمان السير الحسن للرقابة الجبائية وعدم بطلانها.

حيث أوصت الدراسة بإدخال المزيد من الإصلاحات على النظام الضريبي من خلال تبسيط مكوناته وتوضيحه وجعله أكثر استقراراً، إضافة إلى تخفيض معدل الضغط الضريبي ومحاولة إرساء قواعد العدالة الضريبية.

تطوير نظام الإخضاع للرسم على القيمة المضافة وكيفية استرداد المبالغ المترتبة عنه بطريقة تحد من التهرب الكلي أو الجزئي من دفع الضريبة على هذا الرسم.

توفير إدارة جبائية كفأة تعمل على تسهيل مختلف الإجراءات الجبائية بالنسبة لكافة فئات المكلفين بالضريبة، وذلك من خلال تعميم مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للتقارب عبر كافة أنحاء الوطن.

تطوير العمل بالإدارة الجبائية من خلال تعميم استعمال الإعلام الآلي في كافة تعاملات الإدارة الجبائية مع المكلف بالضريبة، وربطها بشبكة معلوماتية مع كافة الإدارات ذات الصلة لا سيما إدارة السجل التجاري وإدارة التجارة وإدارة الجمارك، بالإضافة إلى إنشاء هيكل تنظيمية وقانونية للرقابة التجارية والرقابة الجمركية لتدعيم الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي.

الاهتمام بموظفي الإدارة الجبائية من خلال رفع مستواهم العلمي والمهني عن طريق التكوين والتدريب المستمر للاطلاع على كافة المستجدات والتعديلات التي تطرأ من حين لآخر، إضافة إلى إعادة النظر في اجور مراقبي الإدارة الجبائية لإبعادهم عن إغراءات المكلفين بالضريبة.

2- دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية البويرة - سنة 2015: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر مالية ومحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق بجامعة ألكلي محند أوالحاج، البويرة، كلية العوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، من إعداد الطالبة غضبان مريم: حيث هدفت هذه الدراسة لتبيين دور الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي وكذا الطرق المعتمدة لمكافحة التهرب الضريبي ميدانياً على مستوى مديرية الضرائب بولاية البويرة وتوضيح الإجراءات الكفيلة لتفعيل آليات الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي.

حيث تكتسي الرقابة الجبائية أهمية كبرى في النظام الضريبي الجزائري كونه يعتبر نظام ضريبي يعطي الحركة التامة للمكلفين بالضريبة في التصريح بمجمل مداخيلهم وممتلكاتهم من تلقاء انفسهم من خلال فرض الرقابة على هذه التصريحات، إلا أن ظاهرة التهرب الضريبي تقف حائلا جدون تحقيق الرقابة الجبائية للأهداف المرجوة منها، وذلك نظرا لما تخلفه من آثار سلبية على المستوى المالي والاقتصادي والاجتماعي.

حيث خلصت هذه الدراسة إلى ان إلزامية فرض الضريبة وتعددتها يؤدي ببعض المكلفين إلى انتهاج أحد المسلكين التهرب المشروع بتجنب المكلف الخضوع للضريبة دونت ارتكاب أية مخالفة للأحكام والانظمة الضريبية وكذا التهرب غير المشروع الذي يتمثل بنجاح المكلف في الإفلات من تأدية الضريبة المستحقة عليه عبر ممارسة الغش والتزوير ومخالفة القوانين الضريبية المعتمدة.

حيث تعتمد الرقابة الجبائية في مكافحة نزييف التهرب الضريبي على التحقيق في المحاسبة والتحقق المصوب وكذا التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.

وخلصت الدراسة إلى أن للضريبة أهمية كبرى ليست لكونها مورد مالي يمول نفقات الدولة فحسب بل تعدد هذا لكونها أداة تؤثر في الاوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يعاني النظام الضريبي من الغموض وعدم الاستقرار إضافة إلى ضعف كفاءة الإدارة الجبائية ورغم الاصلاحات التي تم إدخالها إلا أنه ما زال بعيد عن الطموحات والاهداف المسطرة والتي كان محورها الاساسي محاربة الغش والتهرب الضريبي.

يخلف التهرب الضريبي آثار سلبية على المستوى المالي والاقتصادي والاجتماعي حيث يؤدي إلى الإضرار بالخزينة العمومية نتيجة حرمانها من جزء هام من مواردها المالية مما يؤدي كذلك إلى إخلال المنافسة الاقتصادية وانتشار النفوت بين الطبقات الاجتماعية ولمواجهة ظاهرة التهرب الضريبي عادة ما تلجأ الإدارة الضريبية إلى الرقابة الجبائية للتقليل من هذه الآفة الخطرة.

تم تطوير الهياكل التنظيمية للرقابة واستحداث الأجهزة الجديدة، ولذلك من أجل التقرب اكثر من المكلف بالضريبة، كما تم إنشاء مصلحة التحريات الجبائية على المستوى المركزي تدعيما للهياكل المركزية والجهوية في مكافحة التهرب الضريبي.

ومن خلال النتائج أوصت الدراسة بإدخال المزيد من الإصلاحات على النظام الضريبي من خلال تبسيطه وتوضيحه بجعله أكثر استقراراً، وإعادة النظر في الثغرات التي يتيحها النظام الضريبي ومحاولة إيجاد إطار قانوني ينظمها وضرورة إيجاد صيغ قانونية جديدة لكل الطرق والأساليب المستحدثة التي يتم استخدامها في مجال التهرب الضريبي.

وكذلك تحسين أساليب التعامل مع المكلفين وذلك من خلال تدعيم الإدارات الجبائية بمكاتب العلاقات العامة وتعزيز اللقاءات والملتقيات مع الجمعيات والاتحادات المهنية الكسب ثقة المكلفين بالضريبة.

3- التهرب الضريبي وآليات مكافحته: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق تخصص القانون العام للأعمال بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق سنة 2015 من إعداد الطالب طرشي إبراهيم حيث هدفت هذه الدراسة لتبيين دور الآليات الكفيلة بجعل الضريبة تؤدي الدور المنوط بها في تمويل الخزينة العمومية والحد من تغلغل ظاهرة التهرب الضريبي.

وخلصت هذه الدراسة إلى محاربة ظاهرة الفساد الإداري قبل التوجه لظاهرة التهرب الضريبي وكذا تطوير الإدارة الضريبية بالإنفاق عليها لكي تتجاوز ما تم تحصيله، استبدال عقوبة حبس المكلف بعقوبة يكون وقعها أكثر عليه وعلى ذمته المالية، لأن حبس المتهم من الضريبة لا يعود بالفائدة على الخزينة العمومية.

4- فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية بسكرة: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي، بجامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، سنة 2016: من إعداد الطالب غزة مبروك، حيث هدفت هذه الدراسة لتبيين دور الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي وكذا الطرق المعتمدة لمكافحة التهرب الضريبي ميدانياً على مستوى مديرية الضرائب بولاية بسكرة وتوضيح الإجراءات الكفيلة لتفعيل آليات الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي.

وأوصت هذه الدراسة بإعادة النظر في القوانين وصياغاتها بما يتماشى مع الحد من التهرب الضريبي وكذا تطوير النظام الضريبي من خلال تقريبه وتبسيطه من الملف بالضريبة، وتبادل

المعلومات بين الإدارة الحساسة وطنياً ودولياً خاصة الجمارك، البنوك، التجارة، وتدعيم المراكز عبر القطر الوطني وخاصة الحدودية للحد من التهريب والتهرب الضريبي. وكذلك تحسين أساليب التعامل مع المكلفين وكسب ثقتهم وتوعيتهم.

خلاصة الفصل:

الرقابة الجبائية ليست غاية بقدر ما هي وسيلة أسسها المشروع الجبائي الجزائري لمكافحة ظاهرة خطيرة تهدد اقتصاديات دول العالم، ألا وهي التهرب الجبائي، فالمكلفين بالضريبة لا يتوانون عن إتباع وسلك كل أساليب التهرب والاحتتيال واستغلال الثغرات الجبائية لهذه الأسباب وغيرها من الأسباب التنظيمية، كان من واجب إنشاء هياكل جبائية تتولى زمام هذا الأمر، ومن الأدوار الأساسية التي تقوم بها هاته الهياكل، الرقابة الجبائية، حيث تعد هذه الأخيرة وسيلة قانونية بيد الإدارة الجبائية لمواجهة ظاهرة التهرب الجبائي من قبل المكلفين الذين يلجئون إليها لتخلص من التزاماتهم الجبائية، فيقوم الأعوان المكلفون بالرقابة الجبائية ومن خلال عدة طرق بالتصدي لهذه الظاهرة، ولأن لغة التحوار بين الإدارة الجبائية والمكلفين وهي المعلومات المحاسبية فإن عملية التحقيق الجبائي سوف تكون حول هذه المعلومات للتأكد من مدة تعبيرها عن الذمة المالية الحقيقية للمكلفين في هذا الإطار تتحدد طرق الرقابة من الرقابة الشكلية وعلى الوثائق والتحقيق في المحاسبة الشاملة.... الخ وكل هذا هدفه العام التحقق من مدة صحة التصريحات المصرح بها.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقية

تمهيد:

بعدما تطرقنا إلى مختلف جوانب موضوع الدراسة في الجانب النظري حيث تطرقنا من خلاله إلى مختلف الجوانب المتعلقة بإشكالية التهرب الضريبي وفعالية الرقابة الجبائية للحد منه وذلك من خلال جملة من الأدوات والآليات التي تتبعها الإدارة الجبائية، وفي هذا الخصوص فعالية الرقابة الجبائية تعني مدى قدرتها على تحقيق ومكافحة التهرب الضريبي بشتى الطرق والوسائل المختلفة من أجل كسب ثقة المكلفين بالضريبة، وسنحاول في هذا الجانب عرض الإحصائيات الخاصة بنتائج تطور الرقابة الجبائية بمختلف أنواعها وتحليلها من أجل تقييم فعاليتها والطرق المستعملة لمكافحة التهرب الضريبي، وقد احتوى جانبنا التطبيقي على فصل قمنا بتقسيمه إلى:

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى.

المبحث الثاني، حالات التهرب الضريبي بمديرية الضرائب عين الدفلى.

المبحث الثالث: دراسة الحالة.

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى.

المديرية الولائية للضرائب تعتبر السلطة التنفيذية للدولة لممارسة سيادتها الجبائية، كما تقوم المديرية التنفيذية بمختلف السياسات الجبائية للدولة من خلال تحصيل الضرائب، وإحصاء المكلفين بالضريبة وإجراء عمليات الرقابة الجبائية للمكلفين الذين لهم تكليف جبائي بتلك الدولة.

المطلب الأول: النشأة.

إن المديرية العامة للضرائب توجد في عشر نواحي (تسمى بالمديريات الجهوية) وهي الجزائر (شرق الجزائر، غرب الجزائر) وهران، قسنطينة، البليدة، سطيف، عنابة، الشلف ورقلة، بشار.

كما توجد اربعة وخمسون مديرية ولائية باستثناء الجزائر العاصمة التي توجد بها ست مديريات ولائية وكذا وهران بها مديرتان وهذا راجع إلى حجم نشاط الولايتين.

كل مديرية ولائية تتبثق منها خمس مديريات فرعية بالنسبة للولاية الكبيرة ويوجد هناك من الولايات التي تتكون من ثلاث مديريات فرعية وهذا نظرا لصغر حجم نشاطها.

أما بالنسبة لولاية عين الدفلى قبل سنة 1991 كانت هناك مديرية التنسيق المالي وتندرج تحتها ثلاث مديريات فرعية هي:

- المديرية الفرعية لأملاك الدولة.
- المديرية الفرعية للخزينة.
- المديرية الفرعية للضرائب.

وتتقسم هذه الأخيرة بدورها إلى فرعين هما: التحصيل والوعاء.

وفي تاريخ 27 فيفري 1991 صدر المرسوم التنفيذي 60 - 91 حيث نص على تنظيم مهام المصالح الخارجية لإدارة الضرائب، وبذلك غدت من مديرية فرعية للضرائب إلى مديرية ولائية علما أنها تابعة للمديرية الجهوية بالشلف كما أنها تتكون من مديريات فرعية.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى.

تعتبر الضرائب من اهم الموارد المساهمة في ميزانية الدولة وعلى هذا النطاق تم إنشاء المديرية العامة للضرائب في جانفي 1985 بعد التقسيم الإداري، ثم إنقسمت هذه المديرية إلى تسعة

مديريات جهوية موزعة عبر التراب الوطني وهي كما يلي: الشلف، بشار، البليدة، الجزائر، سطيف، عنابة، قسنطينة، ورقلة، وهران.

لكن هذا التقسيم لم يظهر إلا في سنة 1991 وذلك طبقا للمرسوم الوزاري رقم 60-91 المؤرخ في 1991/02/21 المتضمن تنظيم الاختصاصات للمصالح الخارجية للإدارة الجبائية وهذه المديريات الجهوية تضم تحت نطاقها عدة مديريات ولائية، أما المديرية الولائية للضرائب بعين الدفلى فهي تدخل ضمن المديرية الجهوية بالشلف، تتكون مديرية الضرائب بعين الدفلى من خمس مديريات فرعية وكل مديرية تضم مكاتب ولكل مكتب مهام يقوم بها ويظهر ذلك فيما يلي:

أولا - المديرية الفرعية للعمليات الجبائية: وتضم أربع مكاتب:

1- مكتب الجداول: ومن مهامه:

- المصادقة على الجداول التي تمت تصفيتها من الضرائب والرسوم عن طريق مركز الإعلام الآلي.

- إعداد نسخ ثانية من الإنذارات وتسليمها.

- تحضير العناصر الضرورية لإعداد الميزانيات الأولية للجماعات المحلية وبلاغها.

2- مكتب الإحصائيات: ومن مهامه:

- جمع الحالات الإحصائية الدورية وإرسالها على المديرية الجهوية للضرائب المختصة بتثبيتها.

3- مكتب التنظيم والتشطيب والعلاقات العامة: ومن مهامه:

- توزيع العمليات والمناشير والمذكرات الواردة للإدارة المركزية والمديرية الجهوية المتعلقة بتطبيق التشريع والتنظيم الجبائين.

- متابعة ومراقبة تنفيذ برنامج عمل المفتشيات والوعاء فيما يخص الرقابة المعمقة للملفات الجبائية والإحصاء الدوري للمكافين بالضريبة وعمليات الرقابة الدورية.

- استقبال الجمهور وإعلام وتوجيهه، وإعطاء المكافين بالضريبة المعلومات الخاصة بالتشريع والتنظيم الجبائين.

4- مكتب التسجيل والطابع: ومن مهامه:

- تقييم أعمال مفتشيات التسجيل والطابع، وتقديم الاقتراحات التي من شأنها تحسين مهام هذه المفتشيات.

- الإشراف على عمليات المراقبة المتعلقة بضريبة ال
- طابع على العموم وبكل الإعلانات.
- اقتراح كل التدابير التي من شأنها أن تساهم في الإجراءات الخاصة بالتسجيل والطابع.

ثانيا- المديرية الفرعية للمنازعات:

تتكفل هذه المديرية بالمنازعات بين إدارة الضرائب والمكلفين بالضريبة، لأن القوانين الجبائية كلها تنص على أنه من بين حقوق المكلفين حق الطعن في الضرائب المفروضة، وهذه الطعون لا تقبل إلا بعد تقديم شكاية في إطار التظلم امام المدير الولائي للفصل فيها، وهذا ما يسمى بالطعن الإداري، والمكلف ليس له الحق بتقديم الطعن أمام العدالة إذا لم يقدم أمام المدير الولائي، وتتكون المديرية من ثلاث مكاتب وهي:

1- مكتب المنازعات القضائية ولجان الطعن: ومن مهامه:

- تلقي ودراسة الطعون المشككة ضد قرارات المدير الولائي في مجال المنازعات، وعرضها على لجنة المنازعات المختصة.
- الدفاع أما الهيئات القضائية المختصة عن الاحتجاجات الخاصة بالضرائب أو الإجراءات التي تلزم الإدارة الجبائية.

2- مكتب الشكايات: ومن مهامه:

- تلقي الطلبات الرامية إلى الإعفاء أو تخفيض الضرائب التي أسست وعاءها المفتشية.
- تلقي الطلبات الرامية إلى الإعفاء من الزيادات أو التخفيضات أو العقوبات وتعويضات التأخر تطبقها قباضات الضرائب.

3- مكتب التبليغات والأمر بالصرف: ومن مهامه:

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات بعد استشارة لجان الطعن.
- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات الصادرة عن المدير الولائي في مجال المنازعات وكذا القرارات الصادرة في مجال الطعون الولائية.
- الأمر بالتخفيض والتصحيح بعد القابلية المقررة في مجال الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

4- مكتب لجان الطعن ولديه المهام التالية:

- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفين بالضريبة للجان المصالح أو النزاعي أو الإعفائي المختصة.
- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية على التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاع دفع اقساط ضريبة أو رسم أو حقوق غير قابلة للتحصيل أو عرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

ثالثاً: المديرية الفرعية للتحصيل: وتضم ثلاثة مكاتب وهي:

1- مكتب مراقبة التحصيل: ومن مهامه

- متابعة الوضعية الجبائية لمكلفين بالضريبة، وفحص وضعية الآخرين المتأخرين في دفع مستحقاتهم الجبائية اتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم والتدابير الإلزامية للتنمية السرعة لأقساط الضريبة غير المحصلة.

- مراقبة حالة تصفية محاصيل الخزينة والسجل الخاص بترحيل المبالغ.

2- مكتب مراقبة التسيير المالي للبلديات والمؤسسات العمومية والمحلية: ومن مهامه:

- مراقبة الميزانيات الأولية والإضافية والتراخيص المتضمنة فتح الاعتماد المخصصة للبلديات والمؤسسات العمومية المحلية التي تتكفل بتسييرها ماليا قبضات الضرائب الموجودة في الولاية.

- مراقبة تنفيذ العمليات المقررة في ميزانيات تلك البلديات والمؤسسات العمومية.

3- مكتب التصفية: ومن مهامه:

- مراقبة عمليات التكفل بمستخلصات الاحكام القضائية والقرارات فيما يتعلق بالغرامات والعقوبات المالية.

- تلقي النتائج المتعلقة بالإحصائيات التي تعدها قباضات الضرائب، وتقوم بتجميعها مادياً وتضمن إرسالها إلى الإدارة المركزية.

رابعاً- المديرية الفرعية للوسائل: تضم أربع مكاتب

1- مكتب الموظفين والتكوين: ومن مهامه:

- تنظيم لجان المستخدمين واستدعائها للاجتماع وتولي أمانتها.

- تسيير المستخدمين ومتابعة مسارهم المهني.
- المساهمة في إعداد برامج تحسين المستوى وتحديد معارف الأعوان الذين يزاولون نشاطاتهم.
- 2- مكتب عمليات الميزانية: يتكفل هذا المكتب بدفع الرواتب وأجور المستخدمين وكذلك تسديد نفقات الإدارة (الكهرباء، الهاتف... الخ).
- مكتب الوسائل: ومن مهامه:
- يتكفل بجرد العتاد والوسائل (شراء كل الوسائل التي تحتاجها إدارة الضرائب للولاية).
- مكتب متابعة المطبوعات: ومن مهامه:
- ضمان توزيع وتحويل المطبوعات على غاية التكفل بها من طرف المفتشيات والقابضات المعنية.
- تقديم الاقتراحات الخاصة بإلغاء أو تعديل محتوى المطبوعات الجبائية- إلى المديرية الجهوية للضرائب.

خامسا- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية:

بحكم أن الأهداف الأساسية المتوخاة من الإصلاح الجبائي هي محاربة الغش الضريبي، في هذا الصدد تم إنشاء المديرية الفرعية لرقابة الجبائية، والتي تتلخص مهامها الأساسية في التحقيق في المحاسبة الجبائية وضمان حسن تبادل المعلومات ذات الطابع الجبائي والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وهي تتكون من أربعة مكاتب وهي كالاتي:

- 1- مكتب البحث عن المعلومات الجبائية: وتتركز مهامه فيما يلي:
 - تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني الوعاء الضريبي ومراقبته وكذا تحصيل الضريبة.
 - تنفيذ برنامج التدخلات والبحث والتحري وكذلك الإطلاع بالإضافة إلى حق المعاينة الميدانية.
- 2- مكتب البطاقات والمقارنات: ويكلف بما يلي:
 - تكوين وتسيير مختلف البطاقات.
 - التكفل بطلبات التعريف الجبائي للمكلفين بالضريبة.

- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

3- مكتب المراجعات الجبائية: ويسمى أيضا بمكتب التحقيقات الجبائية ومن مهامه:

- متابعة وتنفيذ برنامج المراقبة والمراجعة.

- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة.

- إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

4- مكتب مراقبة التقييمات: يعمل هذا المكتب في شكل فرق، يقوم بالمهام التالية:

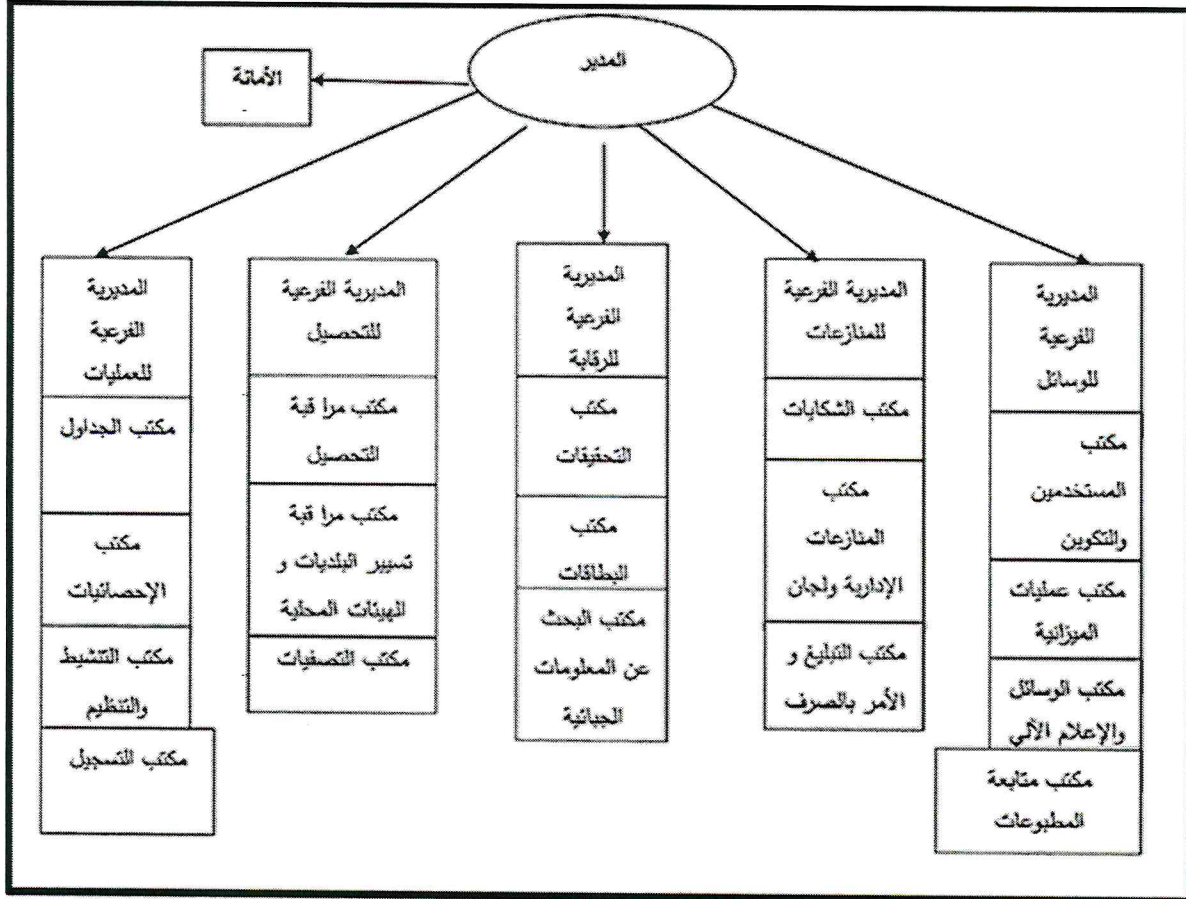
- استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا.

- المشاركة في اشغال التحيين وتقييم الضرائب المستحقة في عمليات بيع وشراء العقارات.

- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

الشكل التالي يظهر الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى:

الشكل رقم (01): يبين هيكل مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب

المبحث الثاني: حالات التهرب الضريبي بمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى.

دراسة آثار الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي من خلال تحليل وتقييم أثر الأشكال المختلفة للرقابة الجبائية المستعملة في الجزائر، حيث يتم التركيز بالدرجة الأولى على كل التحقيق المحاسبية والتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية باعتبارها الأكثر فعالية في اكتشاف محاولات الغش والتهرب الضريبي وهناك عدة أنواع أخرى من الرقابة الجبائية.

المطلب الأول: نماذج التهرب الضريبي في مديرية الضرائب - عين الدفلى -.

من أهم الطرق التي يتم استعمالها في مكافحة التهرب الضريبي التحقيقي المحاسبي، مكن خلال المراقبة المحاسبية يتم الكشف عنه من حيث الشكل ومن حيث المضمون، تقوم الإدارة الجبائية بعد ذلك اتخاذ الإجراءات العملية التي من شأنها إعادة تشكيل رقم الأعمال من أجل التمكن من الوصول إلى المبالغ المتهرب من الضريبة عليها، لاسترجاع المبالغ و الحقوق والغرامات المترتبة عنها، وإجبار المكلف بدفعها إلى مصلحة الضرائب، للكشف عن التحقيق المحاسبي في الجزائر أثره في مكافحة التهرب الضريبي نقوم بعرض بعض الإحصائيات مقدمة من مديرية الضرائب من 2009 إلى 2015.

أولاً- التهرب الضريبي في مادة الوعاء الضريبي:

تختص المديرية الولائية للضرائب بمهمة الرقابة الجبائية على مستوى الولاية ويتم تجميع المعلومات والإحصائيات على المستوى الولائي، ومن نقول أن المكلف متهرب ضريبيا من خلال المخالفات التالية:

- تسجيل عمليات وهمية في دفاتر محاسبية.
- تقديم فواتير وهمية لإثبات معاملات تجارية من أجل الاستفادة من تخفيضات من الضرائب أو نقائص في الأرباح المحققة.
- الامتناع عمدا عن تقديم التصريحات الجبائية السنوية والفصلية.
- عدم مسك محاسبة نظامية تثبت العمليات المحاسبية لإظهار المركز المالي للمكلف بالضريبة.
- التعمد في إخفاء المعاملات التجارية للمكلف بالضريبة.

وقد كانت العمليات المتحصل عليها من خلال المديرية الضرائب كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم (01): الحالات والمبالغ المتهرب بها في مادة الوعاء الضريبي بولاية عين الدفلى

(الوحدة = 1000 دج).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
عدد الحالات	68	64	54	44	37	40	22	18	347
إجمالي المبالغ	1258	1203	1198	1123	1097	1165	960	938	8942

المصدر: من إعداد الطالبيين بناء على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب.

من خلال الجدول نلاحظ أن التحقيقات الوعائية المنجزة على مستوى المديرية الولائية بمختلف مصالحها يتبين أنه هناك انخفاض مستمر بنسبة متتالية خلال سنوات محل الدراسة.

وتقوم المديرية الفرعية للرقابة الجبائية من خلال التعديلات لهذه التحقيقات من حيث الملفات ومن حيث الفرقة المختلطة، ونوع من الانخفاض يعود إلى صعوبة التي تعيق طريق المراقبين فغي تأدية مهامهم واستعمال هذا النوع من التحقيق على أحسن وجه، مما يسمح للمراقبين بتطبيقه على حرية تامة، وعدم تقبل المكلفين له لكونه يختص بالذمة المالية للمكلف.

ثانيا- التهرب الضريبي في مادة التحصيل:

نقول ان المكلف قام بالتهرب في مادة التحصيل الضريبي حسب مديرية الضرائب إذا قام

بالعمليات التالية:

- عدم تسديد الضريبة على الرغم من وضعيته المالية جيدة.
- عدم التصريح بعنوان عمله بهدف التهرب من التسديد.
- عدم استقبال أعوان الضرائب ومنعهم من القيام بمهامهم.
- عدم الوفاء بالوعود المتفق عليها مع مصالح الضرائب.
- إهمال الاستدعاءات.

وقد كانت الإحصائيات المتحصل عليها من طرف مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى كما هي

مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): الحالات والمبالغ المتهرب بها في مادة التحصيل الضريبي بولاية عين الدفلى

(الوحدة = 1000دج)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
عدد الحالات	24	21	19	17	15	14	11	8	129
إجمالي المبالغ	2356	2215	2062	1920	1897	1671	1594	1503	15218

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب.

من خلال الجدول نلاحظ عدد الحالات من المتهربين من الضريبة في مادة التحصيل يقل من سنة إلى أخرى، والفرق بين السنة الأساس 2009 توجد 24 حالة بينما سنة 2016 توجد 08 حالات فقط وهذا ما يدل على فعالية نظام الرقابة التي تقوم بها مديرية الضرائب.

ونستنتج أنه هناك تحسن في النظام الجبائي والتحكم الكمي والنوعي للضرائب.

المطلب الثاني: عدد الملفات المدروسة على مستوى المديرية الولائية للضرائب.

في هذه الحالة تسعى الرقابة الجبائية استرجاع أبر قدر من ممكن من الأموال التي لم يصرح بها من طرف المتهربين، والجدول التالي يبين عدد الملفات المدروسة من طرف الإدارة الجبائية بتباع عدة أنواع من الرقابة الجبائية:

جدول رقم (03): تطور عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية.

أنواع الرقابة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التحقيق المحاسبي	250	261	244	254	204	230	272	240
التحقيق المصوب	45	45	39	48	50	53	56	57
التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية	0	11	11	13	15	17	19	21
المجموع	295	318	294	315	269	300	347	318

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب.

ومن خلال الجدول نقوم بشرح الأنواع التي تطبق في دراسة الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية باتباع التحقيق المحاسبي أو التحقيق المعمق أو التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية، وهناك اختلاف في عدد الملفات ويعود ذلك لنوع التحقيق المطبق على كل ملف.

1- عدد الملفات المدروسة بالتحقيق المحاسبي:

من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن هناك تزايد في عدد الملفات المدروسة وهذا راجع إلى الجهود المبذولة من طرف أعوان الضرائب واتباع كل كبيرة أو صغيرة يقوم بها المكلفين بضريبة من أجل حدهم من التهرب الضريبي، أما بالنسبة للانخفاض فهذا راجع إلى قلة المراقبين من حيث العدد، وعلى الغدارة الضريبية توفير العدد الممكن من المراقبين من أجل الاكتشاف الأكثر للمهربين ويترتب عن توفير العدد الكافي من المراقبين أن تكون الدراسة الجيدة والدقيقة للملفات.

2- عدد الملفات المدروسة بالتحقيق المصوب:

من خلال المعطيات السابقة الذكر نلاحظ أن هناك تفاوت تقريبا في عدد الملفات المدروسة على مر السنوات المتطرق لها وهذا يعود لأهمية الرقابة الجبائية وفعاليتها، وهذا النوع يعتبر نوع جديد يضاف إلى أنواع الرقابة الجبائية والذي لم يكن يطبق في القديم.

3- عدد الملفات المدروسة بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية:

من خلال معطيات الجدول السابق يتبين أن هناك تفاوت في عدد الملفات المدروسة حيث نلاحظ استمرار من حيث العدد وهو تزايد بنسب ضئيلة وهذا يعود إلى المدة والجهد وحجم العمل الذي يتطلبه هذا النوع من الرقابة الجبائية اتجاه المتهربين.

المطلب الثالث: الحصيلة الضريبية.

من بين أهداف الرقابة الجبائية المحافظة على الاموال العامة من الضياع بإعادة إسترجاع أكبر قدر من الأموال المستحقة للدولة والتي هي بحوزة المتهربين من الضريبة.

جدول رقم (04): الحصيلة الضريبية (الوحدة = دج).

2015	2014	2013	2012	أنواع الرقابة
377.923.09	354.130.44	295.494.50	201.312.86	TVA
48.410.10	70.352.32	58.232.69	89.334.28	TAP
77.834.33	21.312.78	54.512.55	4.435.04	IBS
300.252.07	432.905.67	431.941.18	222.752.90	IRG
4.959.99	294.34	368.82	2.253.54	IRG/SALAIRES
229.62	6.664.78	693.03	3.540.83	TIMBRES
39.634.36	/	/	/	IRG/RS
119.539.26	13776.74	5.325.02	1.260.30	AUTRES TAXES
958.779.26	899.436.86	876.567.79	524.889.81	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبيين بناء على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب.

المعلومات المبينة في الجدول تعطينا تطور مقدار الحصيلة الجبائية المتحصل عليها من خلال أعمال الرقابة الجبائية المنجزة في الفترة ما بين سنة 2012 و سنة 2015.

حسب معطيات هذا الجول نلاحظ أن هناك ارتفاع في مبالغ الحقوق والغرامات المحصلة على مستوى مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى بين سنتي 2012 و 2015 حيث كان مقدار الزيادة مساويا لمبلغ 351.677.98 دج، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 67% عن سنة 2012.

كما أن الحصيلة الضريبية واصلت في الارتفاع كذلك سنة 2014 ولو بارتفاع طفيف بمبلغ 22.869.07 دج أي بنسبة زيادة عن سنة 2013 بلغت 2.6%، وهذا التقارب راجع بالأساس إلى عدد الملفات محل الدراسة والذي كان تقريبا بنفس العدد.

ونفس الحال مع سنة 2015 والتي واصلت في الارتفاع من حيث الحصيلة الضريبية حيث بلغت 59.342.40 دج أي بنسبة زيادة بلغت 6.59% هعن سنة 2014.

أما من حيث الحصيلة الضريبية الإجمالية في كل سنة على حدى نجد حالتين:

الحالة الأولى: قبل سنة 2014.

كانت الحصيلة الضريبية المتأتية من ضريبة IRG هي الأكثر مردودية بالمقارنة مع انواع الضرائب الاخرى متبوعة بضريبة TVA وهذا راجع إلى نسبة الزيادة المطبقة على المقدار المتهرب به حيث كان كل متهرب من الضريبة يتعرض لغرامة مالية بنسبة 100% إذا كان التهرب الجزئي من نقص في التصريحات، إخفاء... إلى غير ذلك، أما إذا كان المكلف متهربا بصفة كلية فالغرامة المطبقة عليه مساوية إلى نسبة 200%.

وعند فرش هذه الغرامات كانت الحصيلة الضريبية ترتفع، وهذا راجع إلى الإغفالات والإدماجات التي أضيفت للوعاء المفروضة عليه الضريبة، مما يساهم في كبر الوعاء ما يساحبه الزيادة في ضريبة IRG بصورة كبيرة، وكذلك الزيادة في الحصيلة الضريبية لضريبة TVA بالمقارنة من أنواع الضرائب الأخرى.

الحالة الثانية: منذ سنة 2015.

كانت الحصيلة الضريبية من ضريبة IRG أقل بالمقارنة مع الحصيلة الضريبية من السنوات السابقة محل الدراسة 2012 - 2015 وهذا نظرا للتسهيلات والتعديلات المقدمة من طرف المديرية العامة للضرائب والتي نصت على مراجعة النسب المطبقة والتي جاءت في الجريدة الرسمية في المادة 08 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة والتي نصت على:

- عند القيام بأعمال تدليسية، تطبق زيادة موافقة لنسبة الإخفاء المتبعة من طرف المكلف بالضريبة.
- توافق هذه النسبة حصة الحقوق التي تم إخفائها مقارنة مع الحقوق المستحقة بعنوان نفس السنة.
- لا يمكن أن تقل هذه الزيادة عن 50% وعندما لا يدفع أي حق، تحدد نسبة بـ 100%.
- تطبق نسبة 100% كذلك عندما تتعلق الحقوق المتملص منها بالحقوق الواجب جمعها عن طريق الاقتطاع من المصدر.

هذا النص القانوني يعل سبب انخفاض الحصيلة الضريبية من ضريبة IRG مقارنة مع الضرائب الاخرى خاصة مع ضريبة TVA.

أما الضرائب الأخرى المختلفة فحصيلتها دائما ما تكون ضعيفة وهذا راجع إلى نسب معدلاتها المنخفضة المفروضة سنويا مقارنة مع الضرائب المدروسة سابقا.

المطلب الرابع: الأهمية النسبية.

الفرع الأول : الأهمية النسبية لمختلف الضرائب.

إن مصلحة الضرائب وبعد قيامها بالرقابة الجبائية المختلفة وبمختلف أنواعها تفرض مجموعة من الغرامات عن طريق مجموعة من الضرائب المختلفة، وكل نوع من هذه الضرائب مختص بنوع النشاط وكذلك تختلف باختلاف الوعاء المفروضة عليه.

جدول رقم (05)، يبين الأهمية النسبية لأنواع الضرائب والرسوم

2015	2014	2013	2012	أنواع الرقابة
%39.41	%39.37	%33.77	%38.39	TVA
%5.04	%7.84	%6.64	%17	TAP
%8.11	%2.36	%6.21	%0.85	IBS
%31.31	%48.13	%49.27	%42.43	IRG
%0.51	%0.03	%0.04	%0.42	IRG/SALAIRES
%4.13	%0.74	%0.07	%0.67	TIMBRES
%38.39	/	/	/	IRG/RS
%11.47	%1.53	%0.64	%0.24	AUTRES TAXES

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب.

من معطيات الجدول رقم (05) نجد ان أنواع الضرائب تختلف أهميتها فيما بينها، حيث أن حصيلتها الضريبية المسجلة في كل سنة تختلف حسب حجم الوعاء المفروض عليه، أي أنه كلما كان الوعاء كبير كلما كانت الحصيلة الضريبية كبيرة، لهذا تختلف الحصيلة الضريبية من ضريبة إلى أخرى.

وحسب الجدول نجد أن حصيللة الضرائب من TVA تختلف على مر سنوات محل الدراسة من سنة 2012 على سنة 2015، حيث أن حصيلتها في سنة 2013 بمعدل 4.62% مقارنة مع سنة 2012، على عكس سنة 2014 والتي ارتفعت فيها الحصيللة بمعدل 5.6% وهو معدل معتبر نوعاً ما، كما واصلت الحصيللة الضريبية TVA في الارتفاع سنة 2015 ولو بنسبة جد مقاربة مع سنة 2011 بمعدل بلغ 0.04%، أي أنها حافظت على ديناميكيته، وهذا هو المهم.

أما بالنسبة لـ TAP فكانت حصيلتها الضريبية منخفضة نوعاً ما مقارنة مع نسب الضرائب المختلفة وعلى مر السنوات محل الدراسة (من سنة 2012 إلى سنة 2015) وهذا راجع إلى نسبة هذه الضريبة (02%)، ما عدا سنة 2012 التي كانت حصيلتها الضريبية مساوية 17% من مجمل الضرائب المحصلة سنة 2012 وهي حصيللة مقبولة ومرضية، أما في باقي السنوات الأخرى محل الدراسة محصورة بين 5.6% و 08% سنوياً.

نفس الكلام يقال على ضريبة IBS والتي كانت نسبتها الضريبية في سنة 2012 مساوية إلى 0.85% وكذلك في سنة 2014 والتي كانت نسبتها منخفضة بالنسبة إلى مجموع الضرائب المحصلة في تلك السنة.

على عكس سنة 2013 والتي كانت النسبة مساوية إلى 6.21% من الحصيللة الضريبية الإجمالية لسنة 2013، ونفس الشيء في سنة 2015 والتي كانت نوعاً ما مقبولة مقارنة مع السنوات السابقة محل الدراسة، لكن هذا لا يعكس الوجه الحقيقي لضريبة IBS والتي يكون معدلها السنوي 25% من مجموع أرباح الشركات سنوياً.

أما ضريبة IRG فكانت أكبر نسبة من نسب الضرائب المفروضة سنوياً، حيث أنها كانت مساوية إلى نسبة 42.43% سنة 2012 من مجموع الحصيللة الضريبية لنفس السنة، لتستمر في الارتفاع سنة 2013 إلى 49.27% أي بنسبة زيادة قاربت 07% وهي نسبة جيدة على عكس سنة 2014 والتي انخفضت بـ 1.14% عن سنة 2013 وبلغت 48.13% من مجموع الحصيللة الضريبية لسنة 2014 ونفس المنحنى اتخذته سنة 2015 التي بلغت فيه نسبة 31.31% أي بنسبة انخفاض بلغت 16.82%.

أما الضرائب المفروضة الأخرى المختلفة فحصيلتها الضريبية دائماً ما تكون ضعيفة وهذا راجع إلى نسب معدلاتها المنخفضة المفروضة سنوياً مقارنة مع الضرائب الأربعة المدروسة سابقاً.

الفرع الثاني: التطور النسبي للحصيلة الضريبية.

إلى أي مدى تتغير نسب الحصيلة الضريبية من سنة إلى أخرى والجدول التالي يبين هذا التطور:

جدول رقم (06): يبين التطور النسبي للحصيلة.

السنوات	2013/2012	2014/2013	2015/2014
نسبة تغير الحصيلة الضريبية	%6.7+	%2.6+	%6.59+
نسبة تغير الحصيلة الضريبية			

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب.

من خلال معطيات الجدول نجد أن التطور النسبي للحصيلة الضريبية كان متفاوتا بين الفترة المدروسة.

حيث أنه في الفترة ما بين 2013/2012 زادت الحصيلة الضريبية بنسبة 67% عن مبلغ سنة 2012 أي بنسبة تفوق النصف وهو معدل مرتفع ومقبول جدا، عكس المعدل الذي تغيرت فيه الحصيلة الضريبية بمعدل 2.6% أي بتغير طفيف ونفس الحال مع التغير النسبي ففي الفترة ما بين 2015/2014 والذي عرف زيادة بنسبة 6.59% وهو معدل صغير نوعا ما مقارنة مع المبلغ المحصل سنة 2014.

بعد كل الذي توصلنا له من خلال الدراسة التي قمنا بها، نجد أننا قمنا بدراسة فعالية الرقابة الجبائية من أحد الأبواب الممكنة للدراسة، على عكس ما كنا نصبو له، والذي يتمحور حول إجراء مقارنة بين المبالغ الإجمالية للتصريحات مع الحقوق المسترجعة وحسب عدة معايير، لكن المشاكل التي صادفتنا في جمع المعلومات واستحالة الحصول على الكثير من المعلومات منها المبالغ المفصلة للتصريحات كل ضريبة على حدى حتم علينا التعامل مع ما هو موجود ولو أنها كانت محدودة نوعا ما لكن هذا لا ينفي الجهد المقدم لإنجاز هذا العمل.

المبحث الثالث: دراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى.

يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة حالة خاصة للرقابة الجبائية بيغن المكان والمتمثلة في التحقيق المحاسبي.

المطلب الأول: التحضير لخطوات وإجراءات عملية التحقيق المحاسبي.

يتم دراسة هذه الحالة التي تخص عملية التحقيق المحاسبي باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي، وقد ارتأينا أن تكون هذه الدراسة تقنية ومختصرة نظرا لتطرقنا للجانب النظري والقانوني لعملية التحقيق المحاسبي.

أولا - التحضير للتحقيق:

تعد المرحلة التحضيرية للتحقيق المحاسبي في عملية المراقبة الجبائية، حيث يتم من خلالها اختيار الملفات المراد البحث والتحقيق فيها استنادا إلى جميع هياكل الإدارة الجبائية وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعية بناء على القدرات والإمكانات البشرية والمادية التي يتمتع بها أعوان الإدارة الجبائية، حيث يخول التشريع الجبائي للمراقب سحب ملف المكلف الذي تم اختياره ليخضع للتحقيق من مفتشية الضرائب التابع لهان ويقوم ببعض الاعمال التمهيدية في المكتب وذلك لمعرفة الوضعية الحقيقية للمكلف والتأكد من نظامية التصريحات من خلال مراقبة ما يلي:

- أهمية رقم الأعمال المصرح به خلال السنتين الأخيرتين.
- دراسة الملف بخصوص الرسم على القيمة المضافة والضرائب على رقم الأعمال ومختلف الضرائب والرسوم الأخرى.
- الاتصال بالجهات الخارجية والتي لها علاقة بالمكلف من خلال ممارسة حق الاطلاع من أجل جلب المعلومات التي تساعد المراقب في عملية التحقيق.
- تكرار الخسارة في النتائج والربح الضعيف مقارنة مع رقم المصرح به وطبيعة النشاط المزاول.
- استعمال الطرق التدليسية وملاحظة المخالفات ذات الطابع الاقتصادي.
- إنجاز كشف المحاسبة للسنوات المعنية بالمراقبة.

ثانيا- إرسال الإشعار والإجراءات الأولية لعملية التحقيق:

أسندت المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لفرقة التحقيق (مكتب التحقيقات أ) المتكونة من أربعة أعضاء على رأسهم رئيس فرقة التحقيقات الجبائية، وتمت دراسة الملف الجبائي للمكلف مع العلم أن قطاع المكلف مؤسسة أشغال البناء أي يمتاز بكثرة التهرب الضريبي، كما تم التعرف على نشاط المؤسسة والضرائب بمختلف أنواعها.

1- إرسال الإشعار بالتحقيق:

وهو عبارة عن وثيقة تعلم بواسطتها الإدارة المكلف بأنه سيخضع لعملية المراقبة والتحقيق الجبائي حيث يشار فيه إلى الضرائب والرسوم المعنية بالتحقيق وكذا الفترة (أي السنوات) المعنية كما يشار في الإشعار ببعض الحقوق الممنوحة للمكلف كإمكانية الاستعانة بمستشار ومنحه مدة 10 أيام بعد استلام الإشعار بالتحقيق لتحضير الوثائق والدفاتر المحاسبية ومن خلال ملف المؤسسة الذي اطلعنا عليه أثناء فترة إجراء التربص التطبيقي.

وبتاريخ 2017/03/14 قام أعوان الإدارة الجبائية بتسليم الإشعار رقم ×××× م و ض/م ف ر ج/م ت ج/ف أ 2017/ إلى المكلف والمعني بالرقابة، حيث أرفق هذا الإشعار بميثاق المكلفين بالضريبة، يمكنه الاستعانة بمستشار محاسبي نمم اختيار هذا الإشعار:

- السيد ×××××××××× مقال في الأشغال البناء مقرها ××××××××××.
- السجل التجاري رقم : ××××××××××.
- الرقم الجبائي رقم: ××××××××××.
- تاريخ إرسال الإشعار: 2017/03/14.
- السنوات الأربعة المعنية بالتحقيق: 2012 - 2013 - 2014 - 2015.
- الضرائب التي يمسه التحقيق:
- الضريبة على أرباح الشركات (IBS) بمعدل 19%، 25%.
- الرسم على القيمة المضافة (TVA) وذلك بمعدل 17% أو 7% وذلك حسب كل عملية.
- الرسم على النشاط المهني (TAP) بمعدل 2%.

- الضريبة على الدخل الإجمالي المقطعة ممن المصدر (خاصة بالأرباح الموزعة) بمعدل 10%.

2- الإجراءات التمهيدية للتحقيق:

بعد تسليم الاعوان المحققين الإشعار قاموا ببعض الإجراءات الأولية، وهذا حتى يتسنى لهم ممارسة مهامهم على أحسن وجه وتجسدت الإجراءات في ما يلي:

• سحب ودراسة الملف الجبائي:

إذ يمثل المصدر الأول بالنسبة للمحقق، وهذا لاحتوائه على كل الوثائق والبيانات المتعلقة بالمكلف بالضريبة، حيث يتم كل تصريحاته وكل الاتصالات والمرسلات الموجهة إليه وتجدر الحالة إلى أن الملف الجبائي يختلف في بياناته حسب طبيعة المكلف بالضريبة.

• تحضير استمارات التحقيق:

استنادا للمعلومات الموجودة ضمن الملف الجبائي للمكلف الخاضع للرقابة يقوم العون المحقق بملاً جدولان هامان في تحدي ومعرفة الشكل الخارجي للمحاسب قبل استلامها، وأهمية رأس مال الشركة، وجميع الإمكانات التي تمتلكها المؤسسة ويتمثلان في:

- إعداد حالة المقارنة للميزانيات:

هذه الوثيقة تحتوي على أسطر تسجل عليها مختلف الاصول والخصوم لمختلف السنوات الاربعة قيد التحقيق، وتشمل دراسة التغيرات الحاصلة في اصول وخصوم المؤسسة، خاصة في ما يتعلق بالإهلاكات، المؤونات، حركة العقارات وكذا فوائض القيمة المحققة.

- إعداد كشف المحاسبة:

يعد هذا الكشف انطلاق من جداول الحسابات والنتائج لأربعة سنوات المحقق فيها ويضم لوائح حسابات النتائج، كما يسمح من متابعة الاعمال والأعباء والمعدلات الربح الإجمالي والقيمة المضافة وكذا الربح الصافي لكل دورة محاسبية.

ثالثاً- المرحلة الميدانية لعملية التحقيق:

بعد قيام المراقب بالأعمال الضرورية لإجراء عملية التحقيق المحاسبي يقوم بانتقال على عين المكان، وذلك بعد إعلان المكلف عن طريق الإشعار بالتحقيق، وبعد انقضاء المدة المحددة يتم التقرب من مقر عمل المكلف لإجراء بعض المعاينات المادية التي قد تفقد قيمتها إن أجلت والمتمثلة في:

- أستفسر عن طبيعة العمل والنشاط الممارس مع زيارة أماكن تخزين العتاد وأدوات البناء، الورشات، والتي تسمح له بأخذ نظرة شاملة حول الوضعية الحقيقية للمؤسسة حيث يجب جمع كل المعلومات المتعلقة ب:

- النشاط الرئيسي والثانوي للمؤسسة.
- الوسائل المستعملة.
- المشاريع المنجزة.
- زبائن المؤسسة التي تعامل معهم.

بالإضافة إلى كل هذا يجب على المحقق التأكد من الصحة الشكلية للمحاسبة، ذلك بأنها تلم جميع الوثائق والمستندات القانونية التي ينص عليها القانون التجاري في المواد من 09 إلى 11 والمتمثلة في دفتر اليومية حسب المادة 09، دفتر الجرد حسب المادة 10، واليوميات المساعدة (البنك، الصندوق، المشتريات، المصاريف... الخ).

إذا كانت لا تتوفر له محاسبة أو غيابها يقوم المحقق بمحضر غياب الوثائق المحاسبة، وإذا توفرت تكون على شكل شهادة تبرئة للمكلف.

على ذلك يجب التأكد من مطابقة الكتابة الموجودة بهذا الدفتر مع الوثائق التبريرية بعد الدراسة الشكلية للمحاسبة.

على ذلك يجب التطرق على الدراسة الموضوعية أي مضمون المحاسبة، يقوم المحقق الجبائي في هذه الحالة ولتأكد من المعلومات المحاسبية المصرح بها من طرف المكلف، يركز على المعلومات المحاسبية التي لها تأثير على تكوين الربح الخام أو القسمة المضافة، التي تتمثل في الغالب في المشتريات المخزونات والاشغال قيد التنفيذ والمبيعات وفيما يلي نستعرض بعض من العمليات التي يمكن أن تتضمن بعض الأخطاء والثغرات:

- فواتير الشراء غير مسجلة محاسبيا.
 - تقييم المخزونات بأقل من سعرها الحقيقي رغم أن الكميات حقيقية.
 - إنجاز الأشغال بتحرير الفواتير مع التحقيق فيء قيمتها.
 - التأكد من الوجود المادي للتثبيات وهل هي مسجلة بتكلفة حقيقية أم لا.
 - فحص اهتلاكات التثبيات والتأكد من مدى مطابقتها للنسب والقوانين المحاسبية والجبائية.
 - التأكد من موضوعية مختلف المؤونات والإهتلاكات التي تم تكوينها.
 - استرجاع الرسم على القيمة المضافة من خلال فواتير لا علاقة لها بالنشاط.
- تبعا للتشريع المعمول به قام المراقب بمراسلة المؤسسة رسميا ل
- طلب التوضيحات وتقديم التبريرات اللازمة حول النقاط التي تم استخلاصها من عملية التحقيق.

تلقي المراقب بعض التوضيحات والتبريرات من المكلف، إلا أن هذا لم يكن طافي امام المراقب من اجل تبرير كل التلاعبات والأخطاء تالتي تم الكشف عنها من طرف المراقب وهذا قبل الفترة المحددة قانونا بـ 30 يوما.

المطلب الثاني: نتائج التحقيق.

من خلال التدقيق في الملف المكلف والتحقق في عين المكان للاطلاع على الورشات والممتلكات توصل المراقب إلى النتائج التالية:

أولا- نتائج الرقبة المحاسبية لرقم الأعمال:

وهذا من خلال رقم الاعمال المصرح به في جدول النتائج والتصريحات الشهرية لفترة التحقيق.

1- رقم الأعمال من خلال جدول حسابات النتائج:

جدول رقم (07): يبين رقم الأعمال من خلال جدول حسابات النتائج (الوحدة = دج).

السنة	رقم الأعمال المصرح به	رقم الأعمال المعتمد	الفرق	ملاحظة
2012	702.322.70	230.584.40	1.688.30	الفرق يخضع
2013	390.222.30	376.934.40	13.287.90	للضريبة على
2014	480261.30	480.261.30	/	الدخل الإجمالي
2015	862.782.30	862.782.30	/	
المجموع	1.965.538.60	1.950562.40	14.976.20	

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن هناك فرق بين رقم الأعمال المصرح به، ورقم الأعمال المعتمد بين سنوات التحقيق الأربعة والمبلغ مقدر بـ 14.976.20 دج ويتم إخضاع هذا المبلغ للضريبة على الدخل الإجمالي.

الفرق = مج رقم الأعمال المصرح - مج رقم الأعمال المعتمد

الفرق = 1.965.538.60 - 1.950.562.40 = 14.976.20

2- رقم الأعمال من خلال تصريحات G50:

جدول رقم (08): يبين رقم الأعمال من خلال تصريحات G50 (الوحدة = دج).

السنة	رقم الأعمال المصرح به	رقم الأعمال المعتمد	الفرق	ملاحظة
2012	284.330.10	284.330.10	/	الفرق يخضع
2013	381.384.20	381.384.20	/	لرسم على النشاط
2014	477.630.10	476.573.90	1.056.20	المهني والرسم
2015	866.773.50	862.782.30	3991.20	على القيمة
المجموع	2.010.117.90	1.950.562.40	1.056.20	المضافة TVA

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب.

ثانيا: مراقبة رقم الأعمال المقبوض خلال فترة التحقيق.

من خلال فترة التحقيق تم الكشف وتوضيح رقم الاعمال من كشف الحسابات البنكية في فترة التحقيق.

1- رقم الأعمال المقبوض في 2012:

جدول رقم (09): يبين رقم الأعمال المقبوض في 2012 (الوحدة = دج)

حساب BDL 154××××		حساب BADR 265 300 ××××××××	
معدل 17%	معدل 07%	معدل 17%	معدل 07%
2.005.00	8.704.51	17.386.92	7386.61
7.900.67	8.704.51	20.573.80	/
2.361.94	8.704.51	24.975.40	/
/	8.704.51	39.613.86	/
/	8.704.51	3.514.91	/
/	14.879.14	131.621.82	/
30.314.61	58.399.89	237.686.07	المجموع 738.61

المصدر: من إعداد الطالبيين بناء على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب.

من خلال الجدول نستنتج ما يلي:

- مج معدل 07% = 59.138.50 دج ----- مج بدون رسوم = 55.264.93 دج.
- مج معدل 17% = 268.000.68 دج ----- مج بدون رسوم = 229.060.18 دج.
- مج العام = 237.139.18 دج ----- مج بدون رسوم = 184.325.11 دج.

2- رقم الأعمال المقبوض في سنة 2013:

جدول رقم (10): يبين رقم الأعمال المقبوض في 2013 (الوحدة = دج)

حساب BDL 154××××		حساب BADR 265 300 ××××××	
معدل 17%	معدل 07%	معدل 17%	معدل 07%
659.18	/	2.021.76 – 237.38	711.97
/	/	351.00 – 6.778.39	13.527.58
/	/	2.047.50 – 7.558.19	/
/	/	96.636.94 – 12.438.76	/
/	/	936.00 – 2.499.99	/
/	/	70.399.41 – 82.469.77	/
/	/	29.424.53 – 2.729.63	/
/	/	3.465.95 – 36.955.29	/
/	/	25.875.14 – 20.499.76	/
/	/	7.532.83	/
659.18	/	429.54.06	المجموع 14.239.55

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب.

من خلال معطيات الجدول تبين لنا النتائج التالية:

- مج معدل 07% = 114.239.55 دج ----- المبلغ بدون رسوم = 13.306.86 دج.
- مج معدل 17% = 429.713.24 دج ----- المبلغ بدون رسوم = 367.275.91 دج.
- مج العام = 443.952.79 دج ----- مج بدون رسوم = 380.582.77 دج.

3- رقم الأعمال المقبوض في 2014:

جدول رقم (11): يبين رقم الأعمال المقبوض في 2015 (الوحدة = دج)

حساب BDL 154××××		حساب BADR 265 300 ××××××	
معدل 17%	معدل 07%	معدل 17%	معدل 07%
/	/	/	15.249.66 – 8.409.58
/	/	/	138.597.88 – 3.023.86
/	/	/	19.344.87 – 8.965.39
/	/	/	30.051.94 – 45.834.45
/	/	/	55.115.95 – 37.207.44
/	/	/	229.455.25 – 124.007.13
/	/	/	مج 558.827.79

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب.

من خلال الجدول تبين لنا النتائج التالية:

مج معدل 17% = 558.827.79 دج ----- المبلغ بدون رسوم = 477.630.11 دج.

4- رقم الأعمال المقبوض سنة 2015:

ويوضح هذا في الجدول التالي:

جدول رقم (12): يبين رقم الأعمال المقبوض سنة 2016.

حساب BDL 154××××		حساب BADR 265 300 ××××××	
معدل 17%	معدل 7%	معدل 17%	معدل 7%
/	1.193.90	47.682.08	9.087.76 – 62.673.70
/	/	/	15.791.09 – 1.123.76
/	/	/	252.532.45 – 56.932.20
/	/	/	47.215.32 – 546.15
/	/	/	2.615.00 – 149.025.35
/	/	/	12.732.54 – 30.560.40
/	/	/	مج 60.178.93

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب.

من خلال معطيات الجدول تبين لنا النتائج التالية:

- مج معدل 7% = 162.199.96 دج ----- المبلغ بدون رسوم = 24.221.82 دج.
- مج معدل 17% = 47.682.08 دج ----- المبلغ بدون رسوم = 44.558.90 دج.
- مج العام = 1.009.673.70 دج ----- مج بدون رسوم = 866.773.14 دج.

ثالثا- الضريبة على الدخل الإجمالي:

جدول رقم (13): يبين الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2012 – 2013.

2013	2012
الأساس المصرح به = 10.304.00 دج.	الأساس المصرح به = 8.82.74 دج.
إعادة ادماج الفارق لرقم الأعمال = 51.894.20 دج	إعادة ادماج الفارق لرقم الأعمال المفوترة = 1.688.26 دج
إعادة ادماج الفاتورة رقم ××× = 75.786.10 دج	إعادة ادماج الفاتورة رقم ××× = 18.744.19 دج
الفراق = 65.182.10 دج	الفراق = 9.761.45 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب.

جدول رقم (14): يبين الرسم على القيمة المضافة المطالب بإرجاعه (الوحدة = دج).

السنة	المبلغ	القيمة المضافة	ملاحظة
2013	8.048.19 دج	1.368.19 دج	فاتورة رقم ×× بتاريخ 2013/11/13 (غير متعلقة بالنشاط الممارس)
2014	51.859.25 دج	8.816.07 دج	فاتورة رقم ×× بتاريخ 2014/08/27 (المبالغة في كمية الزفت الذي لا يتم استخدامه لكمية كبيرة في أشغال البناء)

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب.

رابعاً- التبليغ النهائي:

بعد إعادة تكوين أسس الاخضاع قام المحقق بإبلاغ المكلف بوضعيته الجبائية الجديدة المتوصل إليها نتيجة التحقيق بتبليغ ممضي عليه، وهذا بعد تقديمه للمدير الفرعي للرقابة الجبائية للاطلاع عليه من أجل التأشير عليه قبل إرساله، حيث كان مفصلاً بأرقام وجداول تسمح للمكلف بفهم التعديلات في الأسس والقواعد، من أجل الرد عليها بملاحظات او قبولها، وتم منح المكلف مدة 300 يوماً من أجل ذلك. يتم رفع دعوى ضد المكلف وتسجيله ضمن الملف الوطني للمدلسين، وذلك نظراً لاكتشاف استعماله لطرق ومناورات تدليسية بهدف التهرب من دفع الضريبة، النقائص المكتشفة عند الفحص الملف الجبائي.

خامساً- ردود المكلف على التبليغ الأولي:

بعد انقضاء المهلة القانونية المقدرة بـ 30 يوم ونظراً لعدم إيداعكم للرد على نتائج التحقيق المحاسبي والجبائي الواردة بالتبليغ الاولي المشار إليه سابقاً فإنه تقرر الاحتفاظ بالنتائج الواردة بالتبليغ الأولي.

جدول رقم (15): الملخص العام للحقوق والغرامات (الوحدة = دج).

الحقوق والغرامات	الغرامات	الحقوق	الحقوق والغرامات التعيين
2.306.056.00 دج	461.211.00 دج	1.844.845.00 دج	الضريبة على أرباح الشركات
119.518.00 دج	22.058.00 دج	97.460.00 دج	الرسم على النشاط المهني
917.815.00 دج	183.563.00 دج	734.252.00 دج	الضريبة على الدخل الإجمالي المتعلقة بالأرباح الموزعة المقتطعة من المصدر
475.050.00 دج	82.101.00 دج	392.949.00 دج	الرسم القيمة المضافة
3.818.439.00 دج	748.933.00 دج	3.069.506.00 دج	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مدى فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر بإعتبارها الطريقة المنتهجة لدى الإدارة الضريبية، كما هو مبين في الإحصائيات الخاصة بنتائج الرقابة الجبائية وكمقابل للنظام التصريحي الذي تمنحه للمكلف بالضريبة، بهدف التأكد من مدى صحة تصريحاته واسترجاع المبالغ المتهرب بها، إلا أن هذه المبالغ تعتبر بحجم التهرب الضريبي اللامحدود، للحد من هذه الظاهرة وعليه فإن الرقابة الجبائية تساهم في القضاء على هذه الظاهرة والحد منها.

يتضح من خلال تقييم فعالية الرقابة الجبائية وجود عدة تحديات ومشاكل يعاني منها نظام الرقابة الجبائية في الجزائر وتقف عائقا دون تحقيق أهدافها، ويتجلى ذلك من خلال ضعف أهمية الرقابة الجبائية وعدم فعالية النظام الضريبي، ونقص أيضا الوعاء الضريبي وغياب الضمير عند المكلف بالضريبة.

وأثناء تربعنا الذي كان في المديرية، وبالضبط في المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، حيث قمنا بدراسة إحصائيات خاصة بنتائج تطور الرقابة الجبائية، توصلنا إلى أهم الطرق والإجراءات التي يتبعها المحققون في حصولهم على أدلة تثبت أن المكلف قام بعمليات غير قانونية ووجود حالة تهرب ضريبي.

ترتكز الرقابة الجبائية على مجموعة من الإجراءات القانونية والعملية تنظم تدخل مراقب الإدارة الجبائية وتضمن حقوق المكلفين بالضريبة، ويؤدي مخالفتها وعدم الإلتزام بها إلى بطلان عملية الرقابة الجبائية والنتائج المترتبة عنها.

الختمة

خاتمة:

من خلال تطرقنا إلى هذه الدراسة والمتمثلة في الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي تم حصر هذه الدراسة من جانبيين النظري والتطبيقي، وتم التعرف إلى بعض المفاهيم العامة حول الضريبة وإلزامية فرض الضريبة وتعددتها يؤدي ببعض المكلفين إلى انتهاج بعض الأساليب المشروعة وغير المشروعة للتهرب من دفعها وهو ما يعرف بظاهرة التهرب أو الغش الضريبي، تم التعرف على الرقابة الجبائية التي تشكل الأداة القانونية في يد الإدارة الجبائية، ومن خلال مراقبة تلك التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، والعمل على اكتشاف تلك الأخطاء والمخالفات بهدف تصحيحها وتقويمها حيث تقوم باستعمال وسيلة التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق وباقي وسائل الرقابة الجبائية لاكتشاف المتهربين وكيفية معاملتهم في مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى.

ومنه فإن الرقابة الجبائية لا يمكن تجسيدها على أرض الواقع من خلال الصعوبات التي تواجهها من طرف المكلفين، وإنما هي تسهر على التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي، والتي تعمل الدولة على تحقيقها من أجل التقليل والحد من هذه الظاهرة وتكتمل فعالية الرقابة الجبائية فغي الحد من التهرب الضريبي عندما تكشف حالة التهرب وتقوم بالإجراءات اللازمة مع المكلف، ومن تصريحاته وضمير المكلف يسوي وضعيته الجبائية ومنه فهي قامت بالحد من هذه الظاهرة.

ومن خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن الضريبة تعتبر كأهم عنصر والتي بإمكانها ان تحدث تغيرات في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال توجيه الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية لخدمة التنمية الاقتصادية، وبذلك خدمة الخزينة العمومية.
- تعتبر الضريبة على الدخل الاجمالي والرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات من أهم الضرائب المعمول بها في الجزائر.
- يشكل التهرب الضريبي أحد أهم التحديات التي تقف أمام التطبيق الفعال والناجح للسياسة المالية والاقتصادية نظرا لآثاره السلبية الكثيرة.
- إن للرقابة الجبائية مجموعة من الإجراءات تضبط تدخل الإدارة وتحمي المكلفين بالضريبة ويؤدي عدم الالتزام بها إلى فشل الرقابة الجبائية في تحقيق أهدافها.

الخاتمة

- إن طريقة التحقيق المحاسبي تبقى محدودة الفعالية لأنها لا تستطيع أن تصل إلى كافة المداخل المتحصل عليها من طرف الأشخاص الطبيعيين، وهذا ما يدعو إلى ضرورة تدعيمها بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة وإلى التحقيق المصوب في المحاسبة بغية التوسيع من صلاحيات الإدارة وأعوان الرقابة الجبائية.
- إن التنسيق التام بين الإدارة الضريبية ومختلف الإدارات والمؤسسات الأخرى يلعب دوراً فعالاً في تبادل المعلومات من حيث جمعها واستغلالها، وهذا من شأنه تعزيز استراتيجيات مواجهة التهرب الضريبي.
- تتخفف مبالغ الحقوق والغرامات المسترجعة من خلال التحقيق المعمق وذلك لأنها تحتاج للمزيد من الإجراءات القانونية والعملية التي توضح مسار هذا التحقيق، إضافة إلى زيادة الإمكانيات البشرية لرفع عدد الملفات الخاضعة للرقابة.
- تحقق الرقابة على المعاملات العقارية نتائج ضعيفة وذلك لأن مجمل التعاملات العقارية يتم إخفائها، وعادة ما يتم اللجوء إلى التعاملات العرفية إضافة إلى انعدام الرقابة الفعلية والبحث في عين المكان، والاعتماد على إعادة تقييم الصفقات العقارية والإيجارية المصرح بها من طرف المكلفين من تلقاء أنفسهم.

المقترحات والتوصيات

خلصت الدراسة إلى جملة من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن يسهم تطبيقها في مكافحة مختلف مظاهر التهرب الضريبي ويرفع من فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة الظاهرة نجمها في النقاط التالية::

- نشر الوعي الضريبي لدى أوساط المكلفين بالضريبة.
- سن قوانين وتشريعات تتماشى مع التطورات الحاصلة وسد الفراغات القانونية أمام المكلف والأخذ بعين الاعتبار لمبادئ وأسس الضرائب.
- تبسيط القواعد والأنظمة الضريبية وجعلها تتماشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع.
- تطوير الإدارة الضريبية وتحسين تكوين المهارات والكفاءات لدى موظفيها لضمان جهاز ضريبي كفاء.
- تجسيد العدالة الضريبية في الواقع.

- تشجيع التنسيق بين مختلف الإدارات والهيئات من أجل تبادل المعلومات سواء وطنية أو دولية خاصة الإدارات الحساسة مثل الجمارك، التجارة، البنوك، الضرائب، وتعزيز مركزها وتدعيمها عبر كل قطر الوطني، بما فيه المراكز الحدودية لقمع ظاهرة التهرب الضريبي.
- زيادة عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية، وزيادة عدد المراقبين ذوي الخبرة والكفاءة المختصين لاكتشاف التهرب والغش الضريبي.
- وضع نظم رقابية فعالة تمتاز بالدقة وسرعة اكتشاف المخالفات المرتكبة مع تقرير عقوبات شديدة على المكلفين المتهربين لمنعهم من مخالفة القوانين الضريبية.

آفاق البحث:

إن موضوع دراستنا جد واسع ومعقد وهو من مواضيع الساعة التي تحتاج لمزيد من البحث والدراسة، لذلك نود تقديم جملة من المواضيع التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار من طرف الباحثين والدراسين نذكر منها:

- واقع التهرب الضريبي في الجزائر.
 - الآليات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر.
 - الفساد الإداري وآثاره على التهرب الضريبي.
 - الرقابة الجبائية في الجزائر.
 - الرقابة الجبائية وآثارها على مكافحة الفساد الضريبي.
- وفي الأخير نرجو أننا قد وفقنا ولو بشيء قليل من الدقة والصواب في دراسة هذا البحث المتشعب، ونرجو أن تأخذ هذه الاقتراحات بعين الاعتبار من طرف السلطات المعنية من أجل تفعيل آليات الرقابة الجبائية لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1. حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 03، 1992.
2. حسين عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون سنة.
3. حمدي سليمان وسحيمات القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، مكتب دار الثقافة، الأردن، 1988.
4. حميدة بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
5. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.
6. عادل فليح، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار حامد، عمان 2003.
7. علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، الكويت.
8. عوادي مصطفى ورحال نصر، الغش والتهرب الضريبي الجزائري، مطبعة صخري حي المنظمة الجميل، الجزائر، 2011.
9. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
10. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
11. مصطفى عوادي ويونس زين، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010/2011.
12. وليد زكريا و آخرون، الضرائب و محاسبتها، دار ميسرة، الطبعة الثانية، دار الصفاء، عمان، 1997.

ب- أطروحات الماجستير:

1. سهام كردودي، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية، رسالة شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بسكرة، 2009.
2. عبد الجليل لخداري، الرقابة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي، رسالة الماستر في العلوم التجارية، تخصص فحص محاسبي، جامعة بسكرة، 2014.

3. لخوخي عيسى، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة باتنة، 2004.
4. مصطفى العثماني، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المر كز الجامعي الدكتور يحي فارس، المدينة، أكتوبر 2008.

ج- القوانين:

1. المادة 20- 14 من قانون الإجراءات الجبائية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية لسنة 2015.
2. المادة 20- 1 من قانون الإجراءات الجبائية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية لسنة 2015.
3. مادة 21- 1 من قانون الإجراءات الجبائية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية لسنة 2015.
4. المادة 79 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2013.

ج- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Paul Marie GAUDEMONT, Précis de finances publique, Edition Montchrestien, Paris, 1970.

الملاحق

ملحق رقم (01): التصريح الشهري برقم الأضلاع

الدورية العامة للمضلع
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

الدورية
DIRECTION

مكتبية الجزء الأول
INSPECTION DES IMPOTS DE

مكتبية الضرائب
RECETTE DES IMPOTS DE

بلدية
COMMUNE DE

NIS :
NIF :
Article d'imposition :

200
العدد
300
العدد
200
شهر
200
العدد
200
العدد
200

المضلع
A PARPELER
OBLIGATOIREMENT

الضرائع، والضرائب المحصلة فوراً أو عن طريق الاقتطاع من الضامن
التصريح برقم مقام حياطة الضمان
IMPOTS ET TAXE PERÇUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT

M
Activité / Profession :
Adresse :
Nom et prénom - raison sociale
الإقامة أو البلدية :
الضمان :
الضمان :
الضمان :

IMPORTANT !
هذا التصريح يجب أن يقدم إلى مصلحة
الضرائب خلال الشهرين بعد الأول من
الشهر
La présente déclaration doit
être déposée à la recette des
impôts dans les VINGT
PREMIERS JOURS DU MOIS.

رمز النشاط
CODE ACTIVITE
Série G, n° 50

Code	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)
C 1 A 11	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)
C 1 A 12	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)
C 1 A 13	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)
C 1 A 14	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)
C 1 A 20	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)
1	Préciser autres taux de réduction le cas échéant	TOTAL							

Code	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)
E 1 M 10	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)
2	Préciser autres taux de réduction le cas échéant	TOTAL							

Code	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)
E 1 L 301	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)
E 1 L 302	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)
E 1 L 303	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)
E 1 L 304	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)
E 1 L 305	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)
E 1 L 306	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)
E 1 M 30	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)
E 1 M 40	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires	رقم الأضلاع	Chiffre d'affaires imposable	فاصلات مهنتي	Chiffre d'affaires imposables	الضمان على التنتاطة المهنتي	Montant à payer (en DA)

B/ PROCEDURE DE VERIFICATION

(2001) (Pièces à joindre)

الملحق (2): الإشعار بالتحقيق

Série On°15

Pièces n° 1/Avis de Vérification :

- Adresse A/R
- Remis le : Accusé réception

Pièces n° 2/Avis de Notification :

- Adresse le/.....n°.....A/R
- Accuse réception reçu le :/.....
- Remis le : contre accusé réception

Pièces n° 3/Réponse de l'Entreprise vérifiée :

- Absence de Réponse

Pièce n°4/ Notification de la position définitive de l'Administration :

- Adresse le :...../..... n°...../.....A/R
- Accuse réception reçu le :
- Remis le : contre accuse réception

Pièce n°4/1 – Avis de notification aux associés :

- Adresse le :...../.....n°...../.....
A/R
- n°...../.....A/R
- n°...../.....A/R
- n°...../.....A/R
- Accusé réception reçu
le...../.....

Pièce n°5 Nouvelle réponse de l'Entreprise vérifiée (éventuellement) :

- Reçue

le :...../.....

Pièce n°6- Nouvelle notification de la position de l'Administration :

- Adresse

le :...../.....

Pièce n°7- Tableau comparatif des Bilans – relevé de comptabilité : مرفقين بالتقرير

Pièce n°8- Copie de l'avertissement « activité »

مرفقين بالتقرير

Pièce n°9 – Copie de l'avertissement « revenus »

مرفقين بالتقرير

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts
Direction des Impôts S. de la
W. l. a. y. a.

Série O n° 4

Avis de vérification de Comptabilité

Référence : 294

Lettre avec A.R N°.....

N.I.S : [Handwritten]

Le [Handwritten] 20 [Handwritten]

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre Entreprise le [Handwritten] à [Handwritten] heures, à l'effet de vérifier au titre des exercices [Handwritten] l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts droits et taxes ci après désignés : I.R.G./Activité, I.R.G./S, T.V.A, T.A.P, T.F.T.A et timbre

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales (CPF).

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44/1 du CPF à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

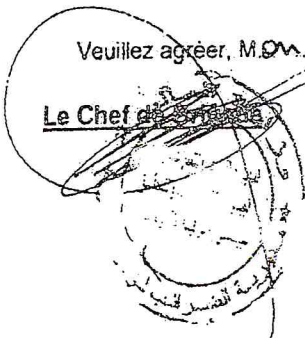
Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du CPF).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuables.

Veuillez agréer, M. [Handwritten], l'expression de notre parfaite considération.

Le Chef de Service

Noms et Grades des Vérificateurs



الملحق (4): كشف الميزانية

ACTIF الميزانية وفق المخطط الوطني المحاسبي PCN لسنة 2009	2011	2012	2013	2014	2015	Observations
		/		/	/	
الأراضي	18.253.709	18.253.709	18.253.709	18.253.709	92.000.00	الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي للسنوات 2010-2011-2012 و 2013
المباني	57.600.000	57.600.000	57.600.000	57.600.000	128.400.00	
إهلاك المباني	12.351.022	15.231.022	18.111.022	18.465.537	42.602.759	
القيمة الصافية للمباني	45.248.978	42.368.978	39.488.978	39.134.463	85.797.240	
معدات و أدوات	66.683.649	83.585.666	83.627.366	85.026.366	95.434.177	
إهلاك معدات و أدوات	30.832.578	49.272.003	54.872.733	60.2425.267	68.265.501	
القيمة الصافية لمعدات و أدوات	35.851.071	34.313.664	28.754.633	24.784.099	27.168.676	
معدات النقل	4.496.666	1.237.364	1.237.364	1.237.364	1.237.364	
إهلاك معدات النقل	4.325.833					
القيمة الصافية لمعدات النقل	170.833	2.024.584	2.024.584	2.024.584	2.024.584	
أقلية متداولة	7.157.516					
إهلاك الأقلية المتداولة	5.085.562	30.867.594	16.821.465	24.980.570	20.554.751	
القيمة الصافية للأقلية المتداولة	2.071.954					
تجهيزات الإنتاج	3.917.231	6.055.120	3.582.346	1.078.566	1.050.077	
إهلاك تجهيزات الإنتاج	3.221.330					
القيمة الصافية لتجهيزات الإنتاج	695.901	1.559.229	1.639.755	1.910.176	1.642.751	
إستثمارات قيد التنفيذ	2.209.843					
المخزونات	17.193.056	18.693.639	19.148.190	19.337.028	19.350.238	ضرائب أخرى متداولة
مدينو الإستهلاكات	2.024.584					
مدينو المخزونات	1.323.226					
المعلماء	10.539.000					
تسبيقات الإستهلاك	18.143.669					
التقديرات	11.709.898	15.174.509	58.169.957	96.384.606	96.065.999	الغريبة
Totaux	165.435.722	170.548.390	189.120.981	229.125.165	346.846.682	

PASSIF	2011	2012	2013	2014	2015	Observations
رأس المال	3.100.000	3.100.000	3.100.000	3.100.000	3.100.000	رأس المال الصادر
إحتياطيات قانونية	275.988	275.988	275.988	275.988	275.988	رأس مال غير مطالب به
فائض القيمة						
إعادة التقدير	59.102.727	56.650.677	54.198.627	54.198.627	18.258.571	فريق إعادة التقدير
		-2.433.036	-5.635.970	-9.615.219	-8.572.220	النتيجة الصافية - النتيجة المجمعة
نتائج قيد التصويب	364.794	1.513.415	-2.433.036	-8.069.006	-17.684.224	أموال خاصة - ترخيص من جديد
قروض بنكية	37.051.161	34.565.890	37.206.978	32.567.482	32.567.482	
حسابات جارية للشركات	2.143.083	/			/	
		3.394.344	5.192.693	2.548.338	2.548.338	الموردون و الحسابات المرتبطة
الموردون	4.652.549	98.595	6.355	21.845	33.600	ضرائب
ضرائب و رسوم الإستغلال	94.924	9.912.488	9.469.504	10.642.007	9.712.367	ديون أخرى
تسيقات بنكية	51.278.324	63.470.029	87.739.843	134.455.104	144.606.781	خزينة الخصوم
ديون الإستغلال	1.318.511					
النتيجة	6.053.661					
Totaux	165.435.722	170.548.390	189.120.982	229.125.165	346.846.682	

الملحق (6): الإشعار بالدفع

البيان رقم 37

AVIS A PAYER DU ROLE INDIVIDUEL

السيد (i) السيد (ii)
 (الاسم واللقب) (الاسم واللقب)
 (M. / Mlle) (M. / Mlle)

التاريخ: _____

الأنشطة أو المهن: _____

العنوان: _____

رقم المادة: _____

رقم التعريف الإحصائي: _____

مديرية الضرائب الولائية

مفتشية الضرائب

شعبة المحاسبة

مكتب (Cachet d'identification)

IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE au titre de laquelle l'imposition est établie	BASE Imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	MONTANT réhaussement (C)	TAUX	DROITS RESULTANT		T.V.A. déductibles	MONTANT des droits rappelés	PENALITES		TOTAL des droits et pénalités à payer
						De la base imposable	De la base imposée (Déclarée)			Taux	Montant	
I.R.G. (le m. a. la source)	2010	7 565 406	4 540 245	3 025 161	10%	756 540	454 024	/	302 516	25%	75 629	378 145
	2011	4 317 368	/	4 317 368	10%	431 736	/	/	431 736	25%	107 934	539 670
Majorations et Amendes (VF+IRG) I.B.S.	2010	4 033 548	109 128	3 924 420	25%	1 008 387	60 534	/	947 853	25%	236 963	1 184 816
	2011	3 738 604	عجز	3 738 604	25%	934 651	37 659	/	896 992	25%	224 248	1 121 240
	2012	عجز	عجز	عجز	/	5 000	5 000	/	/	/	/	/
	2013	عجز	عجز	عجز	/	5 000	5 000	/	/	/	/	/
Versement Forfaitaire												
Taxe sur l'Activité Professionnelle	2010	10 780 060	8 212 101	2 567 949	2%	215 601	164 242	/	513 59	10%	12 838	64 197
	2011	2 305 094	لاستيف	2 305 094	2%	46 101	لاستيف	/	46 101	10%	9 220	55 321
Taxe sur la Valeur Ajoutée	2010	12 121 276	9 553 327	2 567 949	Div	1 159 199	927 906	/	2 315 93	25%	57 897	2 89 491
	2011	2 305 094	لاستيف	2 305 094	7%	161 356	لاستيف	/	161 356	15%	24 203	185 559
Réintégration TVA/achats												
Pénalités d'assiette/TVA												
Taxe sur achats												
E 2700 - Enregistrement												
E 2 - C 200 - Timbre												
C 1 - B - 00 - TF et TA												
C 1 - F - 00 - Impôt sur le Patrimoine												
TOTAL GENERAL DU ROLE						4 723 391	1 654 365		3 069 566		748 933	3 818 439

الملحق (7): جدول الإخضاع (الورد الفردي)

Série D - n° 37 A

ROLE INDIVIDUEL N°: Année:

مديرية الضرائب الولائية

CODE ACTIVITE:

DATE DE MISE EN RECouvreMENT:

DATE D'EXIGIBILITE:

M. السيد (1)
 (personnel - RASMI SOCIAL) السيد السيد الشركة
 Activité ou Profession: النشاط أو المهنة
 Adresse: العنوان
 Article d'Imposition: رقم المادة
 Numéro d'Identification Statistique: رقم التعريف الإحصائي
 Numéro d'Identification Fiscale: رقم التعريف الضريبي

مفتشية الضرائب

(Cachet d'identification)

RECETTE DES IMPOTS

D

(Cachet d'identification)

(Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

Form D 37 A - 2004 (2004) (2004)

NUMERO	IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE ou date de l'assiette l'imposition est établie	BASE Imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	MONTANT rehaussement (C)	TALUX	DROITS RESULTANT		T.V.A. déductibles	MONTANT des droits rappelés	PENALTES		TOTAL des droits et pénalités à payer
							De la base imposable	De la base imposée (Déclarée)			Taux	Montant	
201 001 L1	I.R.G.												
M:	Majors et Amendes (VF+IRG) I.B.S.	à											
500 026 C	Versement Forcitaire												
500 025 A	Taxe sur l'Activité Professionnelle												
500 020	Taxe sur la Valeur Ajoutée	à											
	Réintégration TVA/actuels												
	Pénalités d'assiette/TVA												
201 004 E	Taxe sur achats	à											
	E 2700 - Enregistrement												
	E 2 + C 200 - Timbre												
	C 1 - B - 00 - TF et TA												
	G 1 - F - 00 - Impôt sur la Paternité												
TOTAL GENERAL DU ROLE													